وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

المكاييـــل والمـــوازين والعمـــلات في الجزائـــــر خـــلال العهـــــد العثمـــــانى

مـذكـرة مكملة لنيل شهادة المـاسـتر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبتين:

- قندة مروة
- بلعور أم كلثوم

إشراف الأستاذ:

أ/بوبكر محمد السعيد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
بيشي رحيمة	أستاذ مساعد	رئيسا
بوبكر محمد السعيد	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا
نواصر نصيرة	أستاذ مساعد	مقيما

السنـــــة الجامعيـــة: 1443-1444هـ/2021-2022م

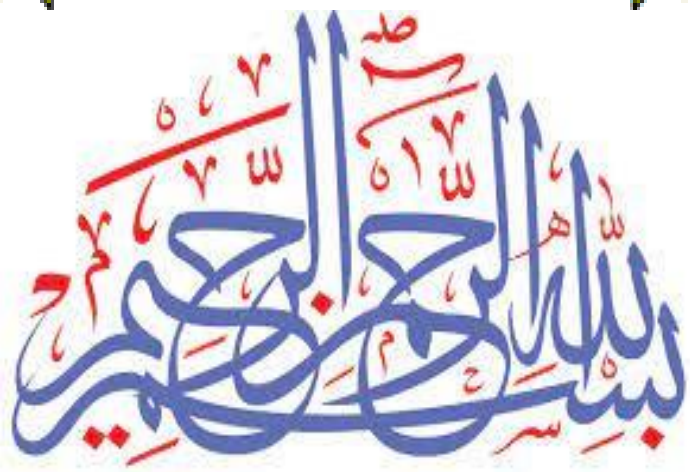

﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ

الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا ﴾

سورة الإسراء،(الاية ،35) ٠

الشكر والعرفان

نبدأ بحمد لله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

والذي اخذ من جهدنا ووقتنا الكثير

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل المشرف " بوبكر محمد السعيد

" الذي كان له الفضل الكبير في تقديم مختلف النصائح

والتوجيهات فله منا كل الشكر والاحترام والتقدير .

اعترافا بالجميل نقدم شكرنا إلى جميع الأساتذة الذين ساروا معنا

طيلة السنوات وعلى رأسهم أساتذة قسم التاريخ بجامعة غرداية .

كما لا يسعنا إلى أن نتوجه بخالص شكرنا

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بدعوة صادقة .

الإهداء

الحمد لله ، وحده ، على انه وفقني لإكمال هذا العمل المتواضع

اهدي ثمرة هذا العمل إلى والدي الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح

وكان لي سندا وقدوة أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى من منحتني قوة الصبر ، وكانت سببا

في مواصلة دراستي إلى أمي الغالية .

إلى إخوتي و افراد اسرتي الكريمة الذين كان لهم الفضل في هذا العمل المتواضع.

إلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

مـــــروة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى:

روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه الذي وفر لي كل الوسائل

من أجل تسهيل سبل الوصول إلى العلم.

إلى نبع الحنان والأمان التي بدعائها أنارت

طريقي وسط الظلام إلى أمي العزيزة.

إلى إخوتي الذين كان لهم الفضل في ذلك بتحفيزهم وتقديمهم يد العون لي وتشجيعهم لي.

إلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بدعوة صادقة لي.

أم كلثوم

قائمة المختصرات

باللغة العربية :

- تع : تعريب
- ج : الجزء
- د.ط : دون طبعة
- تر : ترجمة
- تق : تقديم
- تح : تحقيق
- ط : الطبعة
- ص : الصفحة
- م : التاريخ الميلادي
- هـ : التاريخ الهجري

باللغة الاجنبية:

- P : page
- Op . cit : ouvrage précédemment citée

مقدمـــة

مقدمة

للاقتصاد أهميته ودوره الفعال في تقدم الدول وتطورها وقد تزول دول بسبب ضعفه، لذا من الأنسب وضع سياسات ومخططات استراتيجية من شأنها ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة وبالتالي تحقيق الاستقرار الأمني الاجتماعي، ولن يتأتى هذا إلا بفضل الأسواق التي تعد مظهرا ومصدرا رئيسيا للدخل الاقتصادي، و للأسواق هيكلتها وتنظيمها الخاص، فالاقتصاد والأسواق الجزائرية في العهد العثماني كذلك لعبت هذا الدور فكانت لها مكاييلها وموازينها وعملاتها هذا الذي ميزها عن باقي الاقتصاديات العالمية آنذاك .

التعريف بموضوع الدراسة:

يعتبر موضوع المكاييل والموازين والعملات في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 – 1830م من أهم المواضيع الهامة التي لم يتم تداولها بكثرة ، وهو موضوع يندرج ضمن التاريخ الاقتصادي ، وهو يركز على أهم فترة للعثمانيين في الجزائر .

الهدف من الدراسة :

- ترجع أهمية الدراسة إلى طبيعة الموضوع الذي يندرج ضمن التاريخ الاقتصادي .
- تسليط الضوء على موضوع المكاييل والموازين والعملات باعتباره موضوعا من المواضيع التي تفيد الباحث خاصة في المجال الاقتصادي.
- البحث في الموضوع باعتباره موضوعا من المواضيع الجديدة التي تثير فينا روح البحث للوصول الى أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

إشكالية الموضوع :

تتمحور إشكاليتنا حول موضوع المكاييل والموازين والعملات في الجزائر خلال العهد العثماني ، فموضوعنا قيد الدراسة والذي يجيب عن الإشكالية الآتية:

الإشكالية الرئيسية:

فما هي المكاييل والموازين والعملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وتنبثق عن هاته

إشكاليات فرعية:

- ✓ ما الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ ما هي أنواع الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ ما الأدوات والتقنيات التي سيرت الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ كيف كانت العملات في الجزائر خلال العهد العثماني ؟

خطة الدراسة:

ولمعالجة هاته الإشكالية اعتمدنا على خطة تنقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، عنونا الفصل الأول بالأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، وقسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، عنونا المبحث الأول بالنشاط الزراعي الذي تطرقنا فيه إلى النظام الزراعي والملكيات وأساليب الزراعة وكذا المحصول والمنتوج الزراعي، والمبحث الثاني المعنون بالنشاط الصناعي وأشرنا فيه إلى طبيعة الصناعات كالصناعة اليدوية والصناعة التحويلية وكذا الحرفيون، وفي المبحث الثالث أشرنا إلى النشاط التجاري وتطرقنا فيه إلى التجارة الداخلية وأهم الطرق التجارية والعوامل التي ساهمت وبشكل كبير في تطور التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني، في حين عنونا الفصل الثاني بالأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني، خصصنا المبحث الأول للأسواق في بايلك دار السلطان من خلال التجارة الداخلية و الخارجية في بايلك دار السلطان ، والمبادلات التجارية ، وأسواق مدينة الجزائر . وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الأسواق في بايلك الشرق والغرب من خلال الأسواق الغير المتخصصة والأسواق المتخصصة وإدارة السوق في بايلك الشرق مدينة قسنطينة ، والأسواق في بايلك الغرب التي كانت عبارة عن أسواق ريفية وأسواق حضرية وأسواق متنقلة، والمبحث الثالث الذي

تطرقنا فيه إلى الأسواق في بايلك التيطري فأشرنا فيه إلى النشاط الفلاحي والصناعي والتجاري في هذا البايلك . والفصل الثالث والأخير عنوناه بأدوات وتقنيات تسيير الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني ، وكمبحث أول تطرقنا إلى المكاييل المستعملة لإدارة السوق كالمد والصاع والقلة والقيسة، وكمبحث ثاني أشرنا إلى الموازين المستعملة كذلك لتسيير الأسواق كالرطل والقنطار والأوقية والقيراط، والمبحث الثالث الذي اشرنا فيه للعملات المتداولة كالمحلية والاجنبية . أما الخاتمة فتضمنت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

المنهج المعتمد:

طبيعة الموضوع المكاييل والموازين والعملات فرضت علينا استخدام منهج البحث التاريخي من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية ، معتمدا هذا المنهج على الوصف والتحليل من خلال التحدث عن الأسواق وأنواعها وكذا المكاييل والموازين ، والقيمة والوزن الذي تحمله العملة.

دوافع اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لإعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث لدوافع موضوعية واخرى ذاتية نذكر منها :

الدوافع الذاتية :

ـ رغبتنا في دراسة موضوع اقتصادي فاخترنا موضوع المكاييل والموازين والعملات في الجزائر خلال العهد العثماني.

ـ أردنا تسليط الضوء على هذا الموضوع باعتباره موضوعا لم يتم تداوله بكثرة .

الدوافع الموضوعية :

_ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي ركزت على الناحية الاقتصادية، التي لم يتم دراستها بشكل كبير فهو موضوع يحتاج إلى دراسة ، لذلك أردنا التعرف عليه .

الدراسات السابقة:

- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830)، مذكرة شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2000-2001م، خاصة بتركيزها على الحرف السائدة في الجزائر خلال العهد العثماني.
- عبد القادر دحدوح: مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مذكرة شهادة الدكتوراه، 2009-2010م، في تعرضه على الأسواق في بايلك الشرق وأنواعها.
- كمال بن صحراوي : أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني ، مذكرة شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2013 _ 2014 ، ركز على الأسواق في بايلك الغرب .
- فتيحة الواليش: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1993-1994م من خلال تركيزها على الأسواق في بايلك الغرب.
- فهيمة رزقي: سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا_ قسنطينة_ دراسة أثرية، مذكرة ماجيستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 من خلال ذكرها لأغلب العملات .

الصعوبات التي واجهتنا:

_ قلة المصادر والمراجع باعتباره موضوع لم يدرس بكثرة.

_ ضيق الوقت فالوقت لم يكن كافيا لإنجاز المذكرة، وقلة الإمكانيات المادية.

_ صعوبة في صياغة المعلومات باعتبار نفس الكتب تتحدث عن نفس المعلومات مما صعب علينا استخراج الأفكار منها.

المصادر والمراجع المعتمدة:

لقد استعنا في موضوعنا هذا بجملة من المصادر والمراجع أهمها:

من المصادر:

- كتاب وليام شالر المعنون بمذكرات قنصل أمريكا في الجزائر والذي أفادنا في كل من الفصل الأول والثالث بالخصوص في حديثه عن المكاييل والموازين.
- حمدان بن عثمان خوجة كذلك من المصادر التي أفادتنا في موضوعنا من خلال شرحه لبعض المدن في الجزائر.ولكنه لم يذكر في كتابه كل المدن .
- عبد الله بن محمد شويهد في كتابه قانون أسواق مدينة الجزائر فهو من المصادر التي أفادتنا بأكبر قدر من المعلومات في الأسواق في دار السلطان.
- احمد ابن سحنون الراشدي في كتابه الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني والذي أفادني في حدود أسواق بايلك الغرب .
- حسن الوزان في كتابه وصف إفريقيا من خلال حديثه عن الأسواق في بايلك الغرب .

المراجع المعتمدة:

- كتب الدكتور" ناصر الدين سعيدوني "والتي أفادتنا كثيرا في إثراء موضوعنا هذا:
- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي بعنوان الجزائر في التاريخ "العهد العثماني" والذي استفدنا منه كثيرا في في النشاط الزراعي والصناعي ، والحديث عن الأسواق.
- ناصر الدين سعيدوني بعنوان النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني الذي استعملناه في كل الفصول خاصة الفصل الثالث المتعلق بالمكاييل والموازين والعملات المتداولة.

- ناصر الدين سعيدوني في كتابه الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر والذي أفادنا في أسواق بايلك دار السلطان و في ما يتعلق بأدوات المكيال والميزان والعملات .
- كتاب أمين محرز "الجزائر في عهد الأغوات" 1671-1659م والذي أشار إلى الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية.
- كتاب صالح عباد المعنون بالجزائر خلال الحكم التركي1514-1830م ، محمد العربي الزبيري وكتابه التجارة الخارجية للشرق الجزائري والذي أفادنا في كل فصول العمل.
- كتاب منور مروش في كتابه دراسات عن الجزائر في العهد العثماني – العملة، الأسعار والمداخيل- ، والذي أفادتنا من خلال تطرقه للعملات، والذي أعيبه فيه أنه ركز على العملة ولم يذكر المكاييل أو الموازين.

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني.

- المبحث الأول: النشاط الزراعي
- المبحث الثاني: النشاط الصناعي
- المبحث الثالث: النشاط التجاري

يعتبر النشاط الاقتصادي من المقومات التي تقوم عليها أي دولة ماخاصة النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية، فهاته النشاطات تعتبر مصدر أساسي في حياة الإنسان ومن أهم العناصر التي تساهم وبشكل كبير في تقدم المجتمع بحيث تساهم في سد حاجات الإنسان من طعام وشراب وصناعات بمختلف انواعها اليدوية ..فبنجاح الزراعة والصناعة يكون هناك نشاط تجاري، وهذا ما نتحدث عنه في عناصر المبحث، وعليه نطرح الإشكال التالي:

فماهو وضع الجزائر الاقتصادي ونشاطاته أثناء العهد العثماني على وجه الخصوص ؟

المبحث الأول: النشاط الزراعي

تكتسي الزراعة أهمية عظيمة في بناء اقتصاديات البلدان، وضمان استقرار أمني غذائي للإنسان ما يجعلها قوة اقتصادية وحياتية ومن هنا سنتوقف عند مقومات النظام الزراعي للجزائر خلال العهد العثماني ..

1- النظام الزراعي والملكيات:

يقوم النظام الزراعي على الملكية وطرق استغلال الأراضي من خلال مختلف أنواع الملكيات

أ- الملكيات الخاصة:

وهي قليلة لا تكاد موجودة الا في ضواحي المدن وهي شبه اقطاعية[1]، شارحا بأنها تقوم على استأجار المالك لفلاح يأويه في أحد أكواخ المزرعة مكلفا ايه بعمل معين مقابل استفادته من خمس المحصول في مدة زمنية متفق عليها[2].اذن فالملكية الخاصة هي عبارة عن أراضي مستغلة من قبل أغنياء وأثرياء ذاك العهد يمكن وصفه بالامتياز الذي تمنحه الدولة للطبقة الغنية نتيجة نفوذهم وسطوتهم المالية. وما يضيفه صالح فركوس عن طبيعة الملكية الخاصة بأنها كانت تستغل من قبل مالكيها مباشرة، في مقابل دفع فريضتي العشر والزكاة لخزينة الدولة، وبأنها تتصف بعدم الاستقرار وصغر

[1] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص58.
[2] المرجع نفسه، ص 58.

المساحة وذلك لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، ولتعرضها الى المصادرة والحيازة في كثير من الأحيان من قبل الحكام ولوقوع اغلبها في المناطق الجبلية المكتضة السكان، أو بجوار المدن حيث يكثر الاقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة[1]، ويمثل للملكية الخاصة ب:الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك والكراغلة[2][3]، واشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران وملكية صالح باي[4]التي تقع بالقرب من عين سيدي محمد الغراب [5]التي تمتاز بغزارة مياهها، وقد كانت الملكيات الخاصة تمتد على مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على 11.250 هكتارا يستغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب و 4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر. وكانت تأخذ منها الدولة 20.762 قيسة حبوب في شكل ضريبة العشر والزكاة. كما كانت

[1] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003م، ص 123

[2] الاتراك: من اهم الفئات الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني، كانوا اصحاب سلطة قدموا من الاناضول والمناطق التابعة للدولة العثمانية مثل ازمير وبورصة وديار بكر منذ المراحل الاولى للوجود العثماني.

Colombe(M), « ContribitionàL'étude du Recrutement de l' odjak d'Alger », R.Af ,n87,Alger , 1941,p 172.

[3]الكراغلة: في معجم المصطلحات العثمانية كتب على شكل "قول اوغلاني" والذي يعنى به العبد العبد الغني، وهواسم اصطلح استخدامه على موظفي المالية الذين كانوا يجمعون الضريبة والابناء الذين هم نتاج المصاهرة بين العرب والاتراك العثمانيون. ينظر، سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة، السعودية، 2000، ص 186.

[4] صالح باي: هو صالح بن مصطفى ولد بمدينة أزمير، من أشهر بايات قسنطينة حكم بايلك الشرق ما يقارب 20 سنة وتميزت فترة حكمه بالتطور والازدهار.ينظر، ايمان زيتوني: صالح باي الاسطورة، مجلة مقام، العدد الأول، أفريل 2015، قسنطينة، ص14.

[5] سيدي محمد الغراب:هي عبارة عن أراضي وجنان يقومون بالغرس فيها لتصبح مصيفا ومنتزها . ينظر، فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة في عهد صالح باي، ميديا بلوس للنشر، 2005م، ص 109.

الملكيات الخاصة الواقعة ببايليك[1]التيطري تمد البايليك سنويا ب: 1330 حمولة جمل وهي كمية الزكاة والعشور المفروضة على مالكيها[2].

ب- الملكية المشاعة:

هذا النوع على النقيض مع النوع الأول فإذا كانت الملكية الخاصة تخص فئة وطائفة الأغنياء، فإن الملكية المشاعة تختص بالعامة وتتمثل في أراضي العرش[3] التي يستغلها كامل افراد القبيلة كل حسب طاقته، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر والفاقة، واذا كان احد ابناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الانتاج، فانه يشترك مع غيره او يطلب معونة من اقربائه الأغنياء حتى لا يضطر الى الاشتغال لدى مالك من قبيلة اخرى، او هو عيب كانت تخشاه القبيلة وهذا ما جعل الملكيات المشاعة لا تخضع للمعاملات الخاصة من بيع وشراء وتركة دون تعرضها لعمليات المصادرة من طرف الحكام واستحواذ بعض العائلات الكبرى عليها[4]. نلحظ أن الملكية المشاعة ذات طابع نفعي جماعي يحقق المصلحة العامة للأفراد خاصة الطبقة الدنيا المحتاجة الفقراء .

ج- الأحباس واملاك الدولة:

تشرف على تسيير الأحباس و أملاك الدولة المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن[5]، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تستغلها مقابل أجر متفق عليه[6]. ولعل المفهوم الأدق قول صاحبه بأن ملكيات الدولة تعرف محليا بأراضي المخزن أو البايليك، وهي أراضي تمت

---

[1] بايليك : كل ما هو ملك للدولة فيقال طريق البايلك وارض البايلك، ومصطلح البايلك في الجزائر يقصد به حكومة الباي وادارته. ينظر، فارس كعوان، المصطلحات الادارية العثمانية، المجلد الأول، أفريل 2019، جامعة لمين دباغين، سطيف، ص132.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 51.

[3] العرش: كلمة من اللهجة الجزائرية معناها القبيلة أو العشيرة،ينظر،أمين محرز: الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، ص175.

[4] ناصر الدين سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 189.

[5] قبائل المخزن: هي مجموعات سكانية ذات طابع فلاحي ، ، تضم العبيد والكراغلة تتحالف مع السكان وتتعاون معهم في جمع الضرائب. ينظر، محمد السعيد عقيب: قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر عمارة، مجلد 9، العدد 2، الوادي، 2018، ص 106.

[6] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 59.

حيازتها من طرف الحكام بالشراء أو وضع اليد في حالة الشغور أو عند المصادرة وخلوها من السكان المقيمين بها[1].شهد هذا النوع من الملكيات نشاطا واسعا في أواسط القرن ال11هـ ما يوافق منتصف القرن ال17م وذلك نتيجة سياسة الدايات الجبائية بالجزائر ومثال ذلك الملكيات التي تمتاز بخصوبة التربة ووفرة الإنتاج في نواحي سهول عنابة وقسنطينة والشلف وسهول متيجة ووهران...[2]

وتدرج أراضي الوقف من ضمن ملكيات أملاك الدولة وهي التيحبستفي الانفاق على الأعمال الخيرية[3].

2- أساليب الزراعة :

يعود الفضل للأندلسيين في إدخال زراعات جديدة وتطويرهم لوسائل الري وذلك بإنشاء الحنايا والسواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني ، ورغم ذلك فان أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن السابع عشر، إذ اقتصر الفلاحون على استعمال الآلات اليدوية البسيطة[4]والتي تتمثل في المحراث البسيط والمنجل للحصاد وفرشاة لجمع بقايا الزرع بالإضافة إلى مخابئ تحت الأرض يحتفظ فيها بالحبوب من فصل لآخر[5]. لكن مع ذلك لم يكن الإنتاج الزراعي في المستوى المرجو لسد حاجات الاستهلاك المحلي لا سيما خلال مواسم الجفاف[6]، فالإنتاج كان ينتظر سنة بعد أخرى وذلك نتيجة قلة آلات الزراعة وانعدام الأسمدة، وهو ما فرض العمل الجماعي على أفراد القبيلة الواحدة، كيد رجل واحد وكآلية وقائية في مواجهة خطر الجوع، فكانت الحراثة والحصاد نشاطا جماعيا تعاونيا في حياة القبيلة واستقرارها المتوقف على توفر المحصول الزراعي[7]. إن أدوات وتقنيات الزراعة في

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر حتى القرن الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي) ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ال31، 1431هـ/ 2010م، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص 16-17.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 53.

[4] ابو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 149..

[5] المرجع نفسه، ص 149.

[6] امين محرز: المرجع السابق، ص 176.

[7] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 149.

العهد العثماني تعتمد على آلات يدوية تقليدية بسيطة تحول ووفرة المحصول، هذا الأخير الذي غطى فقط حاجات الأفراد الغذائية التي تضمن وجوده ولا تزيد عن ذلك حسب ما أوردته المراجع فيما يخص هذا العنصر من البحث.

3- المحصول والمنتوج الزراعي:

لقد تميز المنتوج الزراعي في نواحي ومدن الجزائر بالثراء وذلك من خلال أنواع المحاصيل الآتية:

أ-زراعة الحبوب:

تسيد القمح قمة المحاصيل الزراعية في الجزائر لأنه كان يشكل على هيئة خبز او كسكسي إنه المصدر الاساسي لغذاء السكان وحسب قول "وليام شالر[1] " قلما يزرعون اية حبوب اخرى غير الحنطة والشعير "[2]و اخصب الأراضي المخصصة لزراعته متواجدة على سفوح الأطلس التلي والمنخفضات الداخلية ، بينما الشعير يزرع في الاراضي الاقل جودة حيث يعطي محصولا افضل من القمح، ولقد كان مردود القمح يتراوح غالبا مابين ثمانية واثنا عشر قنطارا في الهكتار الواحد. اما مردود الشعير فكان في المتوسط تسعة عشر قنطارا تقريبا وقد يصل في بعض الحالات الاستثنائية الى حوالي اربعين قنطارا في الهكتار الواحد. وكان هذا المردود يتوقف كليا على كمية الأمطار لأن المزروعات لم تكن تسقى[3].

في حين ان الأرز كان يزرع بشكل محدود في ضواحي بجاية بالقرب من مدينة مليانة[4] على ضفاف وادي مينا احد روافد نهر الشلف، ويذكر باراداي أن الأرز كان يزرع في مليانة وانه شرع في زراعته في

---

[1] وليام شالر: قنصل أمريكا في الجزائر ما بين 1816-1824م، كان مفاوض الجانب الامريكي مع الجزائر ثم تقلد منصب القنصل العام. ينظر ، مصطفى بن حادة: نظرة بعض القناصل الامريكيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني، جامعة تيارت، ص 129.

[2] وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، تع: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 29.

[3] امين محرز، المرجع السابق، ص 176.

[4] مليانة: تبعد حوالي مائة كلم عن مدينة الجزائر، كانت في العهد العثماني تابعة لبايلك الغرب، ينظر: حمدان خوجة: المرآة، تق وتع: العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية الجزائرية، 2006، ص58.

وادي مينا منذ اواخر القرن 18، وان الكمية كانت تكفي حاجة البلاد حتى أن الأوجاق[1] الذي كان يستهلك أرز مصر لم يعد يستورده، وشير من جهة أخرى أن أرز مليانة كان من أجود أرز مينا[2].استحوذ القمح على مكانة عالية دون باقي الحبوب كونه المصدر الغذائي الأول للسكان، يليه الشعير في الأهمية والرتبة، لكن الأرز غطى حاجة السكان وفاض عنها فوجه إلى نحو الاستيراد.

ب- زراعة الاشجار المثمرة:

تنتشر زراعة الاشجار في المناطق الريفية الآهلة مثل بلاد القبائل ودار السلطان وكانت تمثل فرعا مهما ومتنوعا في زراعة البلد ، ومن أنواع الاشجار التي شاع غرسها على نطاق واسع أشجار الزيتون التي تعد المورد الأول لتجارة الزيت المستخرج الذي يعد الركيزة الاقتصادية للإقليم ككل، وذلك بفضل الخبرة الأندلسية في الزراعة، إذ عمت أشجار البرتقال فحوص مدينتي القليعة والبليدة، وشكلت حول هذه الأخيرة غابة حقيقية امتدت على المئات من الهكتارات، و فضلا عن ذلك انتشرت أشجار الكرم في فحوص مدن الجزائر ودلس وبجاية، وكان جزء من إنتاج العنب يحفظ على شكل زبيب والباقي يحول الى خل أو خمر من طرف مخمرين يهود، كما أن زراعة اشجار التوت كانت ايضا من اختصاص الأندلسيين إذ كانوا يستعملون أوراق التوت لتربية دود القز.

إضافة الى ذلك توجد بأنحاء الجزائر أصناف عديدة اخرى من الأشجار المثمرة نذكر منها: الرمان، الإجاص، التفاح، البرقوق، الجوز، الخوخ والكرز وغيرها.[3]

من الخضر التي تمت زراعتها من أجل الاستهلاك والاستعمال أنواع أهمها: الطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ الطويل و الذي أنتجت منه فحوص المدن كميات كبيرة توجه نحو أسواق المدن للاستهلاك، وقد حفظت لنا سجلات الدولة ومذكرات الرحالة أسعار بعض الخضر

[1] الأوجاق : هي وحدة عسكرية عثمانية تتألف من أفراد يطلق عليهم لفظ الوجاقلية ، والواحد منهم وجاقلي ، ينظر : أحمد السعيد سليمان : ألفاظ حضارية بطل استعمالها ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج64 ، 1409هـ ، ص 152.

[2] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514- 1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005، ص 336.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص 177، 178.

من ذلك: مائة حبة من البصل تباع ب30 سنتيما، بينما 100 حبة من الطماطم تباع بما يعادل فرنكا وحدا[1].

ويضاف الى انتاج البساتين بعض المزروعات الناذرة مثل: القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجائر وعنابة[2].

إن زراعة الاشجار والخضر خلال العهد العثماني لاقت عناية كبيرة من طرف السكان، خاصة الخبرة الأندلسية التي كان لها دور في فعال في تنمية أنواع الأشجار مما ضمن تنوعا في أنواعهما ولكن قلة الإمكانيات وضعف وبدائية الوسائل حالت دون الوصول إلى إنتاج أوفر.

ج- الثروة الحيوانية:

كانت ولا زالت الثروة الحيوانية ركيزة هامة من ركائز بناء اقتصاديات الأوطان والدول، فما حال هذه الثروة في الجزائر خلال العهد العثماني؟

لقد توفرت الجزائر في تلك الفترة على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام والماعز والابقار والخيل، وهو ما جعل هذه الحيوانات تضمن توفر كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستغل في الإنتاج الصناعي بتحويلها الى خيام ونسج للبرانس والأردية وما زاد عن الحاجة يصدر الى الخارج بواسطة التجار الأوروبيين واليهود[3].

والصوف الجزائرية تعتبر من النوع الممتاز[4]لزيادة الطلب عليها في الاسواق الخارجية. وحضيت تربية المواشي باهتمام كبير من طرف البايليك الذي كون قطعانا لتلبية حاجيات الجهاز الاداري والعسكري من اللحوم والصوف وكانت تربى بأراضي البايليك المنتشرة حول المدن وكان الاشراف عليها يوكل لموظفين يهتم كل واحد منهم بنوع من الحيوانات ، والذي نتج عنه تصدير كميات كبيرة

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر اواخر العهد العثماني، در البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، ص 32.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 60.

[4] وليام شالر: المصدر السابق، ص 33.

من الصوف الممتاز خاصة في نهاية العهد العثماني[1]، فالسلطات لم تكن تهتم بالإحصائيات في ميدان الثروة الحيوانية التي تعد جانبا من الجوانب الأكثر أهمية في ميدان الانتاج الزراعي[2].

وبالرغم من انتشار هذه الحيوانات في كامل البلاد، إلا أن الجفاف والمعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات، الحقت بها اضرارا ، وكذلك الاوبئة اضرت كثيرا بالماشية فحرمت السكان من رأس مالهم، بالإضافة إلى ما تسببت فيه الحروب كثيرا في ضياع قطعان الماشية[3].

ويضاف الى هذه الثروة الحيوانية البرية ما كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من ثروة بحرية تتمثل في الأسماك التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان[4].

لقد عبر الرحالة الإنجليزي شاو (Shaw) عن اندهاشه بتنوع المحاصيل الزراعية من خضر وفواكه ويرجع سبب ذلك إلى خصوبة الاراضي وتوفر المناخ المناسب لهاته المحاصيل[5].

إن الثروة الحيوانية البرية شكلت نقطة قوة في رفع اقتصاد الجزائر في ذلك العهد، إذ كانت للجزائر صادراتها وحضورها في الأسوق الخارجية بفضل أصواف المواشي والأغنام، إلا أن الثروة الحيوانية البحرية ورغم ما تتمتع به الجزائر من طول ساحلها، فإن حركة الصيد البحري كانت ضعيفة مقارنة بالثروة البرية، ذلك أن السكان كانت تنقصهم ثقافة الأكل البحري واستهلاكه.

---

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 60.

[2] المرجع نفسه ، ص 60.

[3] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 147-148.

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع نفسه، ص 61.

[5] Shaw , Voyage dans la Régence d'Alger ou description cet état , par le docteur shaw traduit l' anglais par J Mac Carthy, 2eme éd, bouslama, Tunis, 1980 , p 13 .

المبحث الثاني: النشاط الصناعي

لا شك ان النظام الصناعي لا يقل اهمية عن النظام الزراعي بل غن كثيرا من الإنتاج الزراعي الذي يستغل استغلالا صناعيا ويحول إلى مواد أخرى مختلفة عن طبيعتها الأولية، والحرف التي تميزت بالتنوع والاختلاف، وهذا ما ستوضحه لنا انواع الصناعة السائدة في العهد العثماني.

1-الصناعة اليدوية:

إحتلت صناعة النسيج الرتبة الأولى نظرا لتوفر المواد الخام كالصوف والحرير اللذان يشكلان عاملان لقيامها واختصت كل منطقة من المناطق والمدن والقرى بنوع معين، فالزرابي كانت تنسج بقلعة ابن راشد والحياك التي كانت من صنع القسنطينيين[1]. فالحرير والصوف صناعتهما كانت تباع بأسعار وأثمان غالية من مثيلاتها من المنتوجات الفرنسية والإيطالية كون هاته المنتوجات ذات حلة وذات طابع خاص مميز فهي أجمل وأمتن وذات ألوان باهية وجميلة، فعلى العموم يمكن اعتبارها من أجود المنتوجات ولا يمكن لأي بضاعة كانت أن تفوقها[2]. ومن الصناعات اليدوية نجد كذلك: صناعة الاحذية ودباغة الجلود، فعلى سبيل المثال مدينة قسنطينة احتوت على 176 معملا للأحذية و33 مصنعا لدباغة الجلود[3].

كما صنعت الأدوات الفلاحية والأسلحة من طرف سكان المناطق الجبلية، وكان لمدينة الجزائر دور في صناعة نسيج القماش من الكتان ذات النوعية الرذيئة وهو ما جعله لا يستهلك إلا في مدن وأرياف الجزائر ولا يصدر نحو الخارج لرذائته وقلة جودته[4].

---

[1] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800- 1830، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2011، ص 62.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص 93.

[3] عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص 106.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

صناعة الشواشي التي جاء بها الأندلسيون، من مواصفاتها انها كانت ذات لون أحمر قاني مشرق تأخذ من صباغ القرمز ألا وهو حب نبات يغرس بناحية معسكر، وصنع الشواشي المطرزة التي كانت تصنع من الذهب والفضة والتي كانت ترسل منها كميات كبرى نحو قطر الجزائر والشرق[1]. ويضاف إلى ذلك صنع البرانس خاصة مدينة معسكر التي أبدعت في صنعه من مميزاته أنه كان ذا لون أسود طبيعي وكان يتم استعماله بكثرة في كامل انحاء الإيالة الجزائرية، حتى انه تم تصديره نحو الخارج كمصر وتركيا وكان ذو قيمة عالية، فقدرت قيمة البرنس الواحد مائة فرنك[2].

2- الصناعة التحويلية:

هي أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد الخام التي تستخرج من الطبيعة وكذا الآتية من القطاع الزراعي بحيث تكون مفيدة وتشبع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية[3].

تتعلق هاته الأخيرة بتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة، بحيث كانت تتوفر على كم كبير من افران الجير ومقالع الحجارة وكذلك ورشات لصنع القطع الحديدية كالأقفال وانابيب البنادق والزناد[4].

ومن أهم المناطق التي برعت في هاته الصناعة هي مدينة الجزائر و بلاد القبائل، ففي القبائل كانت كل قبيلة تختص بمهنة محددة من هاته الصناعة مثل قبائل يني وبني عباس فكانوا يقومون بصنع الآلات والحلي من الفضة وبني بوهالي فيعملون على استخراج الملح من جبالهم[5].

اذ يقول حمدان خوجة[1] ان القبائل كان كذلك لهم دور في صناعة النقود المزورة و امتازوا بقدرة فائقة في نقش العملة وتقليد النقود الجزائرية والإسبانية ويجيدون استخراج المناجم من الأرض كالرصاص والقصدير [2].

---

[1] نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، د ط، الجزائر، ص 145.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

[3] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني: مداخلة بعنوان: واقع وافاق الصناعات التحويلية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018 ص 3.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص67.

[5] المرجع نفسه، ص 67.

إضافة إلى مما سبق شهدت الجزائر خلال العهد العثماني صناعة أخرى من الصناعات كالصناعة الغذائية عن طريق توفر أساليب سهلت من هاته قيام هاته الاخيرة وذلك من خلال احتواء مدينة الجزائر على العديد من المطاحن و الأفران ومجمع أفران البايلك الذي يحتوي على 16 فرنا ومخازن للدقيق ومطاحن بنوعيها المائية والهوائية ويضاف الى ذلك المعصرة التي تقوم بعصر الزيت ببجاية ودلس[3].

3- الحرفيون:

صناعة من الصناعات المتداولة خلال الفترة العثمانية والتي كانت ولا زالت إلى يومنا وتميزت هاته الحرف بالتنوع والثراء، فنذكر منها:

- النجارون: مأخوذة من النجارة، وتقوم هاته الحرفة على الاخشاب لصناعة الالواح مثلا ...
- السراجون: الذين يصنعون السروج كسروج الخيل مثلا، وكانت لهم براعة في طرزها بالذهب والفضة[4].
- الصفارون: يقومون بصناعة الأدوات النحاسية والرسم والنقش عليها وإصلاحها.
- الحواكون: من الحياكة، كان لهم الفضل الكبير في حياكة الزرابي والخيم والأغطية..ودورهم البارز في صناعة الملابس القطنية.
- الحدادون: القيام بصناعة المحارث والمناجل والقواديم وألجمة وركاب الخيل.
- الفخاريون: مهمتهم صناعة الأدوات الفخارية، بحيث كان لهاته الحرفة اهمية كبرى في الفترة العثمانية فكانت الادوات المستعملة والتي يتم تداولها مصنوعة من الفخار[5].

---

[1] حمدان خوجة: هو حمدان بن عثمان خوجة ولد في الثلث الأخير من القرن 18م، في عهد الداي عثمان باشا ، كانت ولادته في عصر ازدهار بالنسبة للإيالة لأنه عهد بناء تطور و تشجيع للثقافة، من مؤلفاته كتاب المرآة. شريفة بن أفرج: حمدان بن عثمان خوجة مساره السياسي وكتاباته التاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018م، ص 16.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 153.

[3] سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 67،68.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 338.

[5] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 63.

- الصوابنية: وهم الذين يقومون بصنع الصابون.
- الدلالون: هم الباعة المتجولون خاصة في الاسواق الذين يقومون ببيع الثياب جديدة كانت أو قديمة.
- السمارون: الذين يصنعون حدوات الجياد والبغال والحمير، حتى أنهم يقومون بمعالجة الحيوانات المريضة باستعمال النار على الأعضاء المعنية[1].

بحيث شهدت هاته الحرف تنظيما، حتى أنه كل حرفة تم تصنيفها حسب الحرفة الخاصة بها، قسمت إلى:

- ✓ جماعات متخصصة في الإنتاج.
- ✓ مجموعة أخرى اختصت في الخدمات.
- ✓ جماعات اختصت في التسويق[2].

كما كان للأندلسيون دور كذلك في المحافظة على هاته المصنوعات من خلال دورهم البارز في صنع الجواهر الثمينة والاحجار الكريمة وذلك في مدن الجزائر، تلمسان وقسنطينة من خلال الارباح التي تنتجها هاته الأحجار وتصل قيمة هاته الأرباح من 30% إلى 50 % من الجواهر التي تم صنعها[3].

إذن يمكن القول أن الجزائر خلال العهد العثماني شهدت أنواعا مختلفة من الصناعات كاليدوية والتحويلية، الغذائية فكلها تخدم الكائن البشريوتساهم بشكل كبير في تطوير البنية الاقتصادية للجزائروحتى أن الاندلسيين كان لهم در في المحافظة على هاته الصناعات من خلال دورهم في صنع الأحجار الكريمة والذي زاد من الإثراء الصناعي إلى درجة تحقيق ارباح كبيرة من هاته الأحجار.

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 339.

[2] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر، مقاربة اجتماعيهواقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج1، 2000- 2001، ص 155.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر اواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 34.

المبحث الثالث: النشاط التجاري

كان للنشاط التجاري دور هام في بناء اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، إذ تعد الركيزة الثالثة بعد النشاطين الزراعي والصناعي، وينقسم النشاط التجاري إلى قسمين هما: التجارة الخارجية والداخلية والتي سلطنا الضوء عليها دون الأخرى كونها تتعلق بالشأن الداخلي للجزائر.

1-التجارة الداخلية:

ان التجارة في الجزائر كما هو الشأن في جميع البلدان تقوم علنوعين: خارجية وداخلية. وما يمكن قوله أن التجارة الداخلية تتم داخل البلد عن طريق الاسواق المحلية او الجهوية[1], وفي الحوانيت والمعارض السنوية فتتناول كل ما يحتاج اليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أم مستوردة من الخارج[2].

فالتجارة الداخلية كان يقوم بها الأهالي، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية هامة لتلبية حاجيات السكان، وارتبطت هاته المدن بالأرياف باعتبارها مصدرا تموينيا لها بالمواد الغذائية، نذكر من بين هذه المدن: متيجة وشرشال والبليدة وحتى بعضا من المناطق الجنوبية[3].

هيمنت الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية في مدن الإيالة، و ذلك راجع لدورها السياسي باعتبارها مقر السلطة الحاكمة ومن جهة اخرى قوة ديموغرافية جعل منها المركز الاستهلاكي الأول في البلاد الذي تصب في أسواقه مختلف البضائع والمنتجات سواءا من المناطق القريبة (دار السلطان) أو من البايليك الثلاث[4].

---

[1] الأسواق الجهوية: تعقد هذه الاسواق اسبوعيا، في ساحة كبيرة، من القرى أو من خارج المدن، ويأتيها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة. ينظر، العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص 64.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 64، 65.

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص 191.

وصف السفير المغربي التمقروتي[1] الجزائر قائلا بأنها "الجزائر عامرة كثيرة الأسواق أفضل من جميع بلدان افريقيا لأنها عامرة واكثر تجارا وأجود سلعة حتى أطلقوا عليها " اسطنبول الصغرى "[2]، كما أن الرحالة الألماني مالتسان[3] تطرق إلى الحركة التجارية بمدينة برج بوعريريج معتبرا إياها خط مواصلات وسوقا ذات اهمية كبرى تبيع فيه القبائل المجاورة مصنوعاتها رغم قلة سكانها، إذ تسوق إليهم قبيلة مليكش أبقارها السمينة الحلوب، وآيت عباس تبيع فيها منتوجاتها من الزيت والصناعات اليدوية وقبيلة اولاد ابي بكر تزودها بالعسل[4]... .

2-الطرق التجارية:

لقد كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والمناطق الاخرى الداخلية قائمة عبر شبكة من الطرقات يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- طرق الأسواق:

التي تتم فيه المبادلات بين الريف والمدينة وبين المناطق الجبلية والسهلية أو بين التل والجنوب، هذه المبادلات تتم في الاسواق الأسبوعية والسنوية وتقع معظمها في مناطق الريف وهي عبارة عن أسواق تسيرها الدولة مقابل رسوم، ولقد نشطت هذه الاسواق السنوية بفضل القبائل الرحالة ومن بين هذه القبائل نذكر: أولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل والنمامشة وغيرها من القبائل.

---

[1] التمقروتي: هو علي بن محمد بن علي بن محمد الجزولي ثم الدرعي التمقروتي الفقيه العلامة الأديب له مشاركة في علوم كان رحالة استفاد من بعض العلماء أمثال البكري والقاضي العياض...صورية حمومة، ينظر، نسرين فاطمي: صورة عاصمة الدولة العثمانية من خلال رحلة أبي الحسن التمقروتي أواخر القرن السادس عشر (دراسة وتحليلا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2019-2020.

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص 190.

[3] كارل ايكارد هيملوت فون مالتسان: وهو رحالة ألماني ولد في مدينة دريسدن الألمانية في يوم 6 سبتمبر 1826ن وهو أكبر أبناء البارون هاينريش كارل فرنتس دولف مالتسان، من مؤلفاته: كتاب ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا بجزئيه الأول والثاني ينظر:هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر وتق: د. أبو العيد دودو، شركة دار الأمة، ط1، ج1، الجزائر، 2008، ص 5.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 340.

ولقد نشطت هذه الاسواق السنوية بفضل القبائل الرحالة ومن بين هذه القبائل نذكر: أولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل والنمامشة وغيرها من القبائل في هذه الاسواق السنوية بحيث يتم تبادل المنتوجات الصحراوية والإفريقية كالثمور والماشية والأصواف بمنتوجات التل كالحبوب والزيوت والتين وتبدل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية[1].

ب- طرق رئيسية وثانوية:

عرفت الرئيسية ايضا بالطرق السلطانية، كانت تربط بين الجزائر وعواصم البايليك: قسنطينة والمدية ومازونة ثم معسكر، وعلى طول هذه المحاور الثلاثة كانت تتوالى سلسلة من الانزال والقناطر والابراج التي كانت تحرسها القبائل المخزنية، وكانت الطرق الرئيسية تؤمن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجارية، وتنقل موظفي الادارة والمحلات الموجهة لجمع الضرائب.

والطرق الثانوية التي كانت تربط بين الجزائر واهم مدن وقرى دار السلطان، وقد عرفت عناية خاصة من طرف الحكام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون مما سهل كثيرا تنقل الافراد، ونقل البضائع من والى العاصمة. والطرق الاكثر ارتيادا هي: طريق البليدة، وطريق القليعة، وطريق برج سباو ودلس، وطريق شرشال، والطريق بين شرشال ومليانة، وطريق الجبل الرابطة بين برج الحراش والمدية[2].

ج- طرق القوافل:

كانت وسائل النقل الاكثر استعمالا من طرف التجار هي القوافل التي كانت تحمل مختلف المؤن والمنتجات على ظهر الحمير، والبغال والجمال الى الجزائر (من خضر، فواكه، زيت،وحبوب....)، وبالمقابل كانت القوافل تأخذ الاتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع ومواد مستوردة من الخارج (مثل القهوة، السكر، التوابل، العطور والورق....) نحو الاسواق الداخلية للإيالة[3]. والقوافل تقصد الجزائر من داخل البلاد من جرجرة والجنوب ومناطق أخرى من إيالة الجزائر

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 339.

[2] امين محرز، المرجع السابق، ص 193.

[3] امين محرز، المرجع السابق ، ص 193.

وحتى من المغرب، محملة بالخضر والفواكه والزيت وغيرها...تقف هذه القوافل بباب عزون وتفترق منه الطرق[1].

تنوعت طرق التجارة الداخلية للجزائر من طرق الأسواق الأسبوعية والسنوية وكذا طرق رئيسية وأخرى ثانوية وطرق القوافل، والتي أحيت حركة النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني بشهادة الرحالة العرب والاجانب.

3- عوامل وأسباب تطور التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني:

أثرى تطور التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني عوامل لعل أهمها:

أ-الموقع الجغرافي لإيالة الجزائر:

جعل الموقع الجغرافي للبلاد الجزائرية الجزائرمنطقة عبور وملتقى لتجارة السكان، ومكان لمقايضة بضائع المغرب العربي والاقطار العثمانية.

ب-طبيعة البنية الجيولوجية ونوعية المناخ:

أدى اختلاف نمط الحياة و تنوع المحاصيل الزراعية من منطقة الى اخرى الى تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين اقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الاطلس الصحراوي.

ج-تشجيع الحكام لحركة التبادل التجاري:

عمل الحكام على تشجيع التبادل التجاري وذلك ليتسنى لهم التحكم في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم، عندما تضطرها الحاجة الى مبادلة انتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطان البايليك.

د-وجود تقاليد تجارية عريقة:

تعود هذه التقاليد لمهارة العنصر الاندلسي واستعداد الجالية اليهودية لممارسة الاعمال التجارية ودعم النشاط التجاري في المدن[2].

---

[1] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 146.

[2] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 73-74.

نستخلص أن الجزائر خلال العهد العثماني شهدت أوضاعا اقتصادية خاصة في شتى المجالات والتي نوجزها في:

- المجال الزراعي الذي ظهر من خلال الانتاج الزراعي وذلك بزراعة الحبوب كالقمح والشعير.. وزراعة الاشجار المثمرة كأشجار البرتقال والكرز... وزراعة الخضر كالطماطم والخيار ..وتربية المواشي
- المجال الصناعي المتمثل في الصناعات اليدوية كالنسيج وحياكة الزرابي... والصناعة التحويلية التي تمثلت في تذويب المعادن والحديد... وامتهان الحرف المتخصصة كالحدادةوالنجارة...
- المجال التجاري خاصة التجارة لداخلية منه التي ساهمت في تطويرها مجموعة من العوامل كطبيعة الموقع الجغرافي والتقاليد العريقة والبنية الجيولوجية وطبيعة المناخ وتشجيع الحكام للحركة التجارية...والطرق التجارية الرابطة بين مختلف الولايات والتي انقسمت الى طرق رئيسية وطرق ثانوية وطرق الاسواق والقوافل.

الفصل الثاني : الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: الأسواق في دار السلطان

المبحث الثاني : الأسواق في بايلك الشرق والغرب

المبحث الثالث : الأسواق في بايلك التيطري

كان للجزائر خلال العهد العثماني تقسيمات خاصة من الناحية الادارية بحث قسمت إلى أربعة أقاليم رئيسية ومهمة آلا وهي : دار السلطان وبايلك الشرق والغرب ،وبايلك التيطري وهذا ما سنتداوله خلال المباحث ، وعليه يمكن طرح الإشكال التالي: كيف كانت الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني ؟

المبحث الاول : الأسواق في دار السلطان

إن مقاطعة أو دار السلطان والذي يعتبر من أكبر المقاطعات في الجزائر حيث شكل همزة وصل بين شرق البلاد وغربها[1] ، يمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وتضم إقليمي الساحل ومتيجة وبعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري[2] عاصمتها مدينة الجزائر.

تخضع دار السلطان مباشرة لرؤساء السلطة العثمانية، وتنقسم إلى أوطان يشرف عليها كل من أغا العرب[3]وقائد الجيش، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الأهالي، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانكشارية والمرابطون وبعض أثرياء الجزائر .

تقام الأسواق صباح أيام الأسبوع في الهواء الطلق بالقرب من مجرى مائي أو عين أو بئر أو غابة أو على ارض محايدة بين عدة قبائل ويمارس البايلك رقابة على أسواق الريف بواسطة جماعات المخزن التي تخضع لأوامر القياد والشيوخ الذين يضمنون أمن المبادلات، خاصة وأن السكان الذين يقصدونهايكونون مسلحين، كما يتصف مشهد السوق الريفية بتوزيع عدد من الأكواخ والخيام حول

[1] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) في أواخر العهد العثماني (1791 – 1830)، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013م ، ص 14 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، المرجع السابق، ص29.

[3] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) في أواخر العهد العثماني (1791 – 1830) ، المرجع السابق ، ص 29 .

مكان ما وتستعمل كمقاهي أو دكاكين، تُفرش على أرضها حصائر من ألياف الخيزران أو الجلود حيث تُعرض فوقها مختلف البضائع [1] .

يحرص قائد الجيش على الأمن التام في الأسواق الموضوعة تحت مسؤوليته المباشرة، حتى ان البضائع التي لم يتم بيعها تترك في عين المكان ، ليتم بيعها في السوق الموالية بشرط دفع ضريبة محددة، وفي أسواق حجوط (سوق الأربعاء) يترك أهل المنطقة بضائعهم التي لم تُبع في عين المكان دونحارس لها .

كما تعتبر أسواق المدن والأرياف العديدة مكانا لتصريف المنتوجات الزراعية والحرفية، كما يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسواق بحسب دورها وموقعها وطبيعة السلع المعروضة بها، وهي أسواق المدن وفحوصها[2]، وأسواق الأوطان وأسواق القبائل، وعند التحدث عن أسواق الأوطان نجد أنها أسواق أسبوعية يطلق عليها اسم اليوم الذي تقام فيه ويختلف عددها في كل وطن من الأوطان باختلاف أهمية واتساع الإقليم الذي تخدمه ومنها وطن الخشنة الذي سنفصل في ذكره في الأسطر الموالية.

- **وطن الخشنة** : أهم أسواقه سوق الخميس الذي أصبح يطلق عليه في الفترة اللاحقة باسم الفندق، يقع على الضفة اليمنى لوادي الحميز.
- **سوق الجمعة**:سوق محلية تعرف في سفح جبل عمال بالقرب من عيون غزيرة المياه[3].
- **سوق بوفاريك**: وهي نقطة التقاء عدة مسالك مؤدية للشرق وللغرب والشمال مما جعلها تحتل مكانة مميزة بين أسواق إقليم مدينة الجزائر.

[1] نفسه ، ص 280 .

[2] فحص : جاء في لسان العرب أن الفحص ما استوي من الأرض وجمعها فحوص ، ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير ومحمد حبيب الله وهشام محمد الشاذلي ، ج 6 -5، ص 3356.

[3] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق ، ص282.

- **سوق وطن حجوط**:تقام يوم السبت ويوم الأربعاء، تعتبر سوق السبت أهمهما وتلتئم بالقرب من حوش السبت، أما سوق الأربعاء وهي اقل أهمية فتقام على ارض بور يغطيها الخيرزان وهي غير بعيدة عن سيدي راشد بالقرب من بحيرة حلولة[1].

أما فيما يخص أسواق مدينة الجزائر فهي تضم سوقين متخصصين أساسا في المبادلات مع الأرياف، أولهما خارج من باب عزون والأخرى خارج باب الوادي، أما مدينة البليدة فيوجد بداخلها سوقين، وسوق ثالثة بفحوصها، أولها سوق الزرع وثانيها سوق تعرف بسوق الجمعة وتعرض فيها كل البضائع الأخرى، أما السوق الثالثة التي تبعد كثيرا عن باب الجزائر وسط بادستان وتعرف بسوق الخميس[2] .

1- التجارة الداخلية والخارجية :

استقطبت الجزائر خلال العهد العثماني حركية النشاط التجاري سواء داخليا أو خارجيا ، فكانت تتزود بالمنتوجات من الأسواق المحلية أو عن طريق التجارة الخارجية عبر الموانئ ومع إفريقيا عن طريق القوافل[3] ، وتعززت حركة التصدير والاستيراد باسمرار هجرة الموريسكين[4] الذين برعوا في مختلف النشاطات وساهموا في تجارة المدينة بصورة كثيفة ، وبذلك هيمنت مدينة الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية مع باقي مدن الإيالة ، لكونها مقر للسلطة الحاكمة ومن جهة أخرى لوزنها

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 283 .

[2] ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 320 .

[3] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 66 .

[4] الموريسكيون : يطلق مصطلح الموريسكيون على المسلمين من أصول اسبانية والذين تم تعميدهم قسرا بموجب مرسوم ملكي مؤرخ بتاريخ 1502/02/14م ، كما يطلق لفظ الموريسكيون على المغاربة السود والمسلمين الذين تنصروا واندمجوا في المجتمع الاسباني. ينظر : محمد عبد الهادي الجازي و حسين رجاء الشقيرط ، الموريسكيون ومحاكم التفتيش في اسبانيا (1492-1614)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 30 مارس 2020م، ص99.

الديموغرافي الذي جعل منها أول مركز استهلاكي في البلاد، حيث تصب في أسواقها مختلف البضائع والمنتوجات سواء من المناطق القريبة كدار السلطان أو من البايلك الثلاث[1].

كانت القوافل تقصد الجزائر من داخل البلاد من جرجرة والجنوب وأنحاء أخرى من وطن الجزائر وحتى من المغرب ، وكانت تحمل هذه القوافل الفواكه والخضر وحتى الزيت وفيها من الدواب والحمير والبغال والإبل وتقف أمام باب عزون وهو الباب الذي كانت تفترق منه الطرق ، أي رحبة[2] الزرع وهي مكان ملتقى هذه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد وفي نفس الوقت هي محطة تنطلق منها القوافل لجهات مختلفة[3]، وبالمقابل كانت القوافل تأخذ الاتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع ومواد مستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر والتوابل والعطور والورق نحو الأسواق الداخلية للإيالة، فكان يُحمل إليها فائض إنتاج المقاطعات من حبوب ومواشي كما تتجه إليها بلاد القبائل المذكورة سالفا، ومعها أحمال كبيرة من التين والزيتون والزيت والفحم كما يصل إليها من دار السلطان ما يستهلكه سكانها يوميا من خضر وفواكه وزبدة وسمن وعسل وحبوب وعادة ما يحفظ جزء من هذا الإنتاج الذي يُوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايلك لوقت الحاجة بينما يعرض اغلبها في الأسواق التي كانت تنتشر خاصة في الجزائر السلفى[4].

كذلك هناك طرق تجارية أخرى يخوضها بالخصوص سكان الأهالي عن طريق البر إلى تونس والمغرب وبلاد السودان بواسطة القوافل التجارية ، تقوم بحمايتها قبائل مختصة أشهرها في جنوب

[1] أمين محرز ، المرجع السابق ، ص 191 .

[2] رحبة : عبارة عن ساحات عامة مكشوفة مخصصة للمتاجرة في مواد معينة كالفحم والقمح والشعير . ينظر: أمين محرز ، المرجع السابق ، ص 193 .

[3] وهيبة فرطاس ، أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية خلال القرنين (11- 10هـ / 16 – 17م) ، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية ، 2015 -2016م ، ص 85 .

[4] عبد الله بن محمد الشويهد ، قانون أسواق مدينة الجزائر (1117 – 1107 هـ / 1695 – 1705م) ، تح : ناصر الدين سعيدوني ، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 164 .

قسنطينة فتصدر لها الجزائر بعض المنتوجات وتستورد مقابل ذلك العبيد والذهب والحناء وحجر الشب وملح البارود والبخور والزعفران والحرير وشواشي تونس والعطور[1] .

وفي العهد العثماني كانت المواد الغذائية اليومية لسكان الجزائر ترد من سهل حجوط ومن البليدة عن الطريق الغربي ومن تلال الساحل عن طريق الأبيار إلى القصبة التي كانت تعقد بها أسواق الخضر والمنتوجات الحيوانية كما كانت تأتي من خميس الخشنة مواد غذائية عن طريق الحراش إلى القصبة . أما مدينة قسنطينة فارتبطت تجارتها بقوافل تونس والصحراء فكانت تستورد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والآلات الحديدية والعقاقير والجواهر والسجاد من أقطار المشرق عن طريق تونس وتصدر مقابلها البرانس والجلود وريش النعام الوارد إليها من أقطار السودان . بالإضافة إلى تلمسان التي استقطبت تجارة المغرب الأقصى والجهات الغربية من الجزائر وهذا ربما لعلاقتها بالسودان عبر إقليم الساورة وتافلالت[2] ، فكانت تتحكم في تجارة القطن والتوابل والأقمشة والجلود والعاج التي كانت تُجلب من جبل طارق بالإضافة إلى الواحات الصحراوية التي كانت تشكل محطات تجارية وأسواق تبادل مع بلاد السودان حيث كانت ورقلة طيلة العهد العثماني تعتبر السوق الرئيسية لمنتوجات السودان وفيها يتم تبادل العبيد ومحاصيل الشمال فكانت كذلك تستورد ما يلي :

- الأدوات الفولاذية والحديدية من فرنسا .
- أنواع الأقمشة والحرير من جنوة وليون.
- القطيفة من ايطاليا .
- الرخام من البندقية .
- السلاح والبارود والمرايا والخزف من انجلترا .
- شراع السفن والأخشاب من هولندا .
- الأواني النحاسية من بروسيا.

[1] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 103 .

[2] نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 72 .

أما الشرق الأدنى فكان يصدر للجزائر الزرابي والأقمشة والعقاقير والبن والأواني الزخرفية والسيوف [1].

كما كان يتم نقل السلع أيضا ولكن بدرجة اقل عن طريق الملاحة الساحلية بين المدن المطلة على البحر وذلك عن طريق سفن صغيرة أو قوارب[2]، حيث نجد ميناء شرشال رغم صغره إلا انه يستقبل حوالي أربعين مركبا يتسع الواحد لخمسين برميل[3].

2- المبادلات التجارية :

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فإن مدينة الجزائر تميزت في العهد العثماني بكونها مركزا تجاريا هاما وسوقا رئيسية للبلاد الجزائرية وخاصة الجهات الوسطى (دار السلطان وقيادة ساباو وبايلك التيطري). فعن طريق مرساها[4]، يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية، والى أسواقها تتوجه القوافل العديدة الآتية من مختلف الجهات ، فكان يُحمل إليها فائض إنتاج المقاطعات بايلك المدية (التيطري) وقسنطينة (بايلك الشرق) ومعسكر ووهران (بايلك الغرب) من الحبوب والمواشي خاصة [5]، وتتجه إليها من بلاد القبائل الواقعة إلى الشرق منها أحمال كبيرة من التين والزيتون، وكميات معتبرة من الزيت والشمع والفحم، كما يُحمل إليها من فحوصها ومن دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يوميا من الخضر والفواكه والزبدة والسمن والعسل والحبوب وغيرها.

وعادة ما يحفظ جزء من هذا الإنتاج الذي يوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايلك لوقت الحاجة، بينما يعرض اغلبه في الأسواق العديدة التي كانت تنتشر خاصة في الجزء السفلي للمدينة

[1] عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 239 .
[2] أمين محرز ، المرجع السابق ، ص 194 .
[3] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 66 .
[4] عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق ، ص 28 .
[5] نفسه ، ص 29 .

القريب من البحر[1]، والذي يصل باب عزون شرقا بباب الوادي غربا مرورا بالمركز الرئيسي حيث توجد دار الإمارة (قصور الجنينة ودار مصطفى ودار عزيزة...) والمساجد الرئيسية : الجامع الجديد وبتشنين والسيدة وكتشاوة، وقد أمكن التعرف على أسماء ومواقع هذه الأسواق اعتمادا على وثائق المحاكم الشرعية وبالرجوع إلى مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر وبعض الدراسات الحديثة ، بحيث يمكن تصنيفها حسب مواقعها، إلى مجموعتين رئيسيتين هما : أسواق المدينة السفلى المنفتحة على البحر وأسواق وسط المدينة المتصلة بالجهات العليا الموصلة إلىحصون القصبة، وكلاهما تتكون من أسواق المهن والحرف اليدوية وأسواق السلع والمواد الغذائية.

أ- أسواق مدينة الجزائر السفلى:

1/ أسواق المهن والحرف اليدوية :سوق البرادعية، سوق السراجين، سوق الحاسية، سوق الحدادين، سوق السمارين، سوق الشبارلية، سوق الحلفاوية، سوق النحاسين، سوق الخياطين، سوق الخراطين، سوق الطماجين، سوق القنادجية، سوق القبابطية، سوق الذكير، سوق الرقاعين .

2/ أسواق السلع والمواد الغذائية :سوق الجراية، سوق القبائل، سوق الخضارين، سوق الكبير، سوق الدلالة، سوق الكتان، سوق الزرع أو رحبة الشعير، سوق الملاحين، سوق السمن، سوق رحبة الفحم، سوق العطارين، سوق الفكاهين[2] .

ب- أسواق وسط المدينة :

1/ أسواق الحرف والمهن اليدوية :سوق البشماقية، سوق الصباغين، سوق البلاغجية، سوق الصياغة، سوق الخرازية، سوق الغزل، سوق الحصارة، سوق الفراجة او الفراقة، سوق الذوابة، سوق

[1] عبد الله بن محمد الشويهد ، المصدر السابق نفسه ، ص 31 .

[2] المصدر نفسه ، ص 30 – 31 .

الحياكة، سوق الفرارية، سوق المقايسية، سوق القزازين، سوق المقفولجية، سوق الشماعين، سوق الشقماقجية، سوق زنقة النحاس .

2/ أسواق السلع والمواد الغذائية :بادستان، سوق البحر، سوق زنقة الديازين، سوق الحديد، سوق الحوانيت، سوق الدخان، سوق الحواتين، سوق الخضارين، سوق القيصرية [1].

أما فيما يخص رسوم الأسواق يتولى استخلاصها من القياد، وغالبا ما تُقدم من شيوخ القبائل التابعين للقياد، وقد جرت العادة أن تكون هذه الرسوم والحقوق نقودا أو جلودا أو كميات من الملح أو الخشب أو غيرها، ويحتفظ القائد أو الشيخ بنصيب منها لنفسه ويسلم الباقي لخزينة البايلك[2].

ترتبط هذه الأسواق بالمرافق العامة من عيون وحمامات وافران وخاصة الفنادق التي يتوجه إليها المسافرين ويحط بها التجار رحالهم ، ويتخذون بعض غرفها مستودعات لبضائعهم وسلعهم حيث كانت اغلبها في مركز مدينة الجزائر الواقعة بين باب الوادي وباب عزون وباب الجزيرة حيث يتمركز النشاط الاقتصادي[3] ، وقد كان مزارعو الأرياف والفحوص يقصدون المدينة لبيع منتوجاتهم المتمثلة في الخضر والفواكه والأعشاب والدواجن والبيض وغيرها من المواد[4] .

[1] عبد الله بن محمد شويهد، المصدر السابق ، ص 31 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ العهد العثماني) ، البصائر الجديدة ، ط2 ، الجزائر ، 2012م ،ص 240 .

[3] عبد الله بن محمد الشويهد ، المصدر السابق ، ص 32 .

[4] ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 341 .

المبحث الثاني : الأسواق في بايلك الشرق والغرب 1519-1830م

أولا : الأسواق في بايلك الشرق (قسنطينة)

إن الأسواق في بايلك الشرق تخضع لعدة شروط سواء من حيث أماكن توزيعها داخل البايلك أو من حيث الهندسة والتخطيط المعماري ، حيث اختلف توزيع هاته الأسواق في بايلك الشرق من حيث القرب أو البعد عن السوق الكبيرة التي تمثل مركز البايلك والشوارع الرئيسية، وعادة ما كانت هذه الأسواق في شكل حوانيت مصطفة على جانبي الطريق، وفي خضم ما تقدمنا به نبرز أنواع الأسواق في بايلك الشرق مع ذكر نوع السلع والضرائب والنظام الرئيسي للسوق في بايلك الشرق وهي كالآتي :

1- أنواع الأسواق في بايلك الشرق (قسنطينة) :

أ- الأسواق غير المتخصصة :

1/سوق التجار : يتشكل هذا السوق من مجموعة من الحوانيت ويقع هذا السوق في قلب المدينة، وهو من الأسواق المفتوحة، التي تنفتح على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الواد وباب القنطرة، إضافة إلى الشوارع الثانوية التي تتفرع عنه، وهو يضم العديد من الحرفيين[1] الذين تتشكل منهم مجموعة من الأسواق المتخصصة، مثل سوق السراجين الذي يقع من الناحية الشمالية من مسجد سيدي عبد الرحمان القروي، وجنوب دار الباي (دار الإمارة)، يليه سوق الصباغين، وفيما بينهما يوجد سوق الغرابليين وسوق البرادعيين والخضارين والجزارين والقصاعين والخراشفيين، والنجارين، ومن الناحية الجنوبية لهذا السوق يوجد سوق الرقاقين، كما توجد أسواق أخرى غير متخصصة في محيط هذا السوق، وهي تتمثل في سوق الخلق والسوق الكبير الذي يقع بجوار الجامع الأخضر .

[1] عبد القادر دحدوح، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني دراسة عمرانية أثرية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة بوزريعة الجزائر ، 2009-2010م ، ص 249 .

2/ سوق العصر : يقع سوق العصر ضمن المحيط العمراني الذي شهد حركة عمرانية كبيرة في عهد صالح باي، وهو يقع بين القصبة من الناحية الشمالية والجنوبية حي الشارع الذي استحدثه صالح باي لليهود، وقد أنشأ صالح باي بهذا السوق فندقا وعدة حوانيت أوقفها على مجمعه المعماري الديني المعروف بسيدي الكتاني (جامع ومدرسة ومقبرة)، وينفتح هذا السوق شارعان رئيسيان ، الأول وهو الذي ينطلق من الباب الجديد باتجاه حي الطابية ثم إلى القصبة لينتهي عند سوق العصر، والشارع الثاني يبدأ من باب الواد ويمر شمال دار الباي وبين جامع سوق العزل ، ثم يستمر إلى غاية سوق العصر، ويعد هذا الشارع من الشوارع الرئيسية و كان مخصصا للطبقة الحاكمة والاستعراضات الرسمية خاصة وان جزءا منه يحمل اسم زقاق البلاط .

كما يرتبط سوق العصر بطريقان آخران ثانويان، الأول يربطه برحبة الصوف ومنها إلى سوق التجار، والثاني يصل إلى سوق الجمعة[1] .

3/ سوق الجمعة : يقع في الجزء الشمالي من المدينة بين حي القصبة وحي الشارع وسوق العصر، وهو ينفتح على مساحة كبيرة، تنفتح عليها عدة طرق وشوارع تربطها بالقصبة وسوق العصر ورحبة الصوف والشارع وباب القنطرة، مما يجعلنا نحتمل أن وجود هذا السوق في هذا المكان المتطرف كان خصيصا لاستقبال القوافل الداخلية عبر باب القنطرة الذي يعد المدخل الرئيسي والوحيد للمدينة من الناحية الشمالية والشرقية، الذي كانت له اهمية كبيرة للمدينة يترجمها الاهتمام البالغ الذي أولاه حكام المدينة للجسر الذي يسبق الباب[2] .

4/ سوق الغزل : ينفتح سوق الغزل على الشارع الرئيسي الرابط بين باب الواد وسوق العصر وسوق الجمعة، وهو يقع بين حي الطابية وحي ميلة الصغيرة، والحي التجاري الذي يربطه به طريقان ثانويان، يوجد بأحدهما سوق الصاغة والثاني سوق الشبارليين .

[1] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص 249 .

[2] رشيد بورويبة ، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية ، تر : إبراهيم شبوح ، الجزائر، 1979م ، ص 119 .

5/ سويقة باب الجابية : تحتل هذه السويقة[1] موقعا استراتيجيا، فهي تساير شطرا مهما من الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين باب الجابية وباب القنطرة، وهي تتوسط الحي الذي يعرف بحب باب الجابية، وعليها تنفتح عدة طرق وشوارع ثانوية، من أهمها زنقة بن كازلي وزنقة الدرداف وزنقة سيدي عفان وزنقة العمامرة، فضلا عن الطرق التي تقع بالناحية الشمالية الغربية منها، والتي تربطها برحبة الجمال وسوق التجار .

6/ سويقة بن مقالف: تقع سويقة بن مقالف بحي الطابية، وهي تربط بين مختلف أجزائها وحوماتها، حيث تقع بشمالها الطابية الكبيرة، وفي غربها الطابية البرانية، وجنوبها الموقف وحومة مصاصة، وفي شرقها حومة سواري، بالإضافة إلى توسط السويقة لهذه الأحياء، فهي تقع على الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين الباب الجديد والقصبة .

7/ سوق الموقف : يقع سوق الموقف بالقرب من باب الواد عند مفترق الشارعين الرئيسيين اللذان ينطلقان من هذا الباب باتجاه باب القنطرة وسوق العصر، كما انه يقع بالقرب من دار الباي التي كانت تدار فيها شؤون حكم المدينة والبايلك، فضلا عن وجود أزقة عديدة تنفتح عليه تربطه برحبة الجمال وبحي الطابية، ولعل وجود هذا السوق بهذا المكان يمثل المحطة الأولى التي من خلالها تشع ثلاثة شوارع رئيسية للمدينة وراء تسميته بسوق الموقف، أي انه ربما كان بمثابة المكان أو الساحة التي تتوقف فيها القوافل الداخلية إلى المدينة، ثم تواصل مسيرها إلى الوجهة المناسبة لها، أو ربما كان بمثابة سوق جملة ليعاد بيعها بالتجزئة داخل الأسواق الأخرى حسب الحاجة والاختصاص[2] .

[1] السويقة : هي سوق صغيرة اختصت بالحاجات اليومية للسكان وبإعادة توزيعها من جديد داخل الأحياء السكنية المختلفة ، تتكون من عدد محدود من الحوانيت التي تخصصت بتأمين ضروريات الحياة اليومية للسكان .ينظر :
Raymond , Grandes villes arabes à l'époques ottomane, Paris, 1985, P263-264.

[2] رشيد بورويبة ، المرجع السابق ، ص 120-123 .

8/ السوق الكبير : سبقت الإشارة إلى هذا السوق عند حديثنا عن سوق التجار، فهو في الحقيقة يقع ضمن محيطه ونطاقه، إذ نجده بجوار الجامع الأخضر، في موضع يتوسط بين سوق التجار جنوبا، ورحبة الصوف شرقا، وحي ميلة الصغيرة شمالا، وسوق الخلق غربا .

9/ سوق الخلق : هو الآخر يقع ضمن نطاق سوق التجار، فهو يتوسط بين سوق الغزل وسوق التجار، وفي نفس الشارع الذي يوجد به السوق الكبير والمؤدي إلى رحبة الصوف[1] .

ب- الأسواق المتخصصة :

كانت بمدينة قسنطينة عدة أسواق متخصصة ، وكل سوق فيها تتخصص بإنتاج معين لذلك سميت متخصصة ومعظم هاته الأسواق تقع وتتوزع على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الوادي وباب القنطرة، وتتمركز خاصة في سوق التجار، ومن أهم تلك الأسواق نذكر منها :

1/ سوق العطارين : تقع هذه السوق عند بداية الشارع المذكور بالقرب من باب الواد[2] شمال رحبة الصوف، وتستمر إلى غاية مسجد عمر الوزان .

2/ سوق السراجين : يأتي بعد سوق العطارين على نفس الشارع ، وهو يبدأ من مفترق الطرق حيث يوجد مسجد سيدي الفوال بالناحية الشمالية ، ومسجد سيدي عبد الرحمان القروي بالناحية الجنوبية، وفي شماله توجد دار الباي، وينتهي عند سِباط باشا أغا .

3/ سوق الصباغين : يبدأ من حيث ينتهي السوق السراجين، ومنه ينقسم الشارع الرئيسي إلى شطرين، احدهما شمالي والأخر جنوبي، وفي الأول يوجد سوق الصباغين.

4/ سوق الشبارليين: يقع على طريق ثانوي يتفرع عن الشطر الشمالي من الشارع الرئيسي، ويتعامد عليه باتجاه الغرب، وهو يربطبين الشارع الرئيسي وسوق الغزل .

[1] المرجع نفسه ، ص 124 .

[2] عبد القادر دحدوح ، المرجع السابق ، ص 252 .

5/ سوق الصاغة : هو الآخر يحتل طريقا ثانويا يربط بين سوق التجار وسوق الغزل، وبشكل متوازي مع سوق الشباليين، كما يوجد في طرفه الغربي سوق الغزل وحمام سوق الغزل [1].

6/ سوق الحدادين : يقع بالقرب من سوق الصاغة غير انه يسير في اتجاه الشطر الشمالي للشارع الرئيسي، وهو محصور بين زنقة سيدي ضرار وحمام بن جلول، كما انه مقابل لسوق الخلق، الذي يقع بالجهة الجنوبية منه .

7/ سوق القزازين : يبدأ من حيث ينتهي سوق الحدادين لكنه يساير طريقا فرعيا وبشكل متعامد على الشارع الرئيسي في اتجاه الغرب، لينفتح في طرفه الغربي على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الواد وسوق العصر حيث يوجد زقاق البلاط [2].

8/ سوق القصاعين : يقابل هذا السوق جانبا من سوق الحدادين وسوق القزازين، وهو يقع على نفس الشارع والاتجاه من سوق الخلق، ويستمر في الجهة الجنوبية للشارع ليقابل جزءا منه السوق الكبير حيث يقع الجامع الأخضر .

9/ سوق الغرابليين: يبدأ عند مفترق شطري الشارع الرئيسي حيث توجد زاوية ابن الفكون[3]، بالناحية الشمالية ومسجد سيدي عبد الرحمان القروي بالناحية الجنوبية، وهو يساير الشطر الجنوبي للشارع .

10/ سوق البرادعيين : وهو يلي سوق الغرابليين إلا انه يحتل طريقا فرعيا يتجه غربا ليربط بين شطري الشارع الرئيسي، وفي بداية هذا الطريق يوجد فندق الزيت .

---

[1] عبد القادر دحدوح، المرجع نفسه ، ص 252 .

[2] عبد القادر دحدوح : المرجع السابق ، ص 253 .

[3] زاوية ابن الفكون: هي زاوية أولاد الفكون بمدينة قسنطينة كانت من ضمن الزوايا الكبيرة بالمدينة ومن الزوايا الخاصة ز ينظر، أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1500-1830، ص 265.

11/ سوق الخضارين : وهو يأتي بعد سوق البرادعيين وعلى نفس الطريق الفرعي لينتهي عند سوق الجزارين .

12/ سوق الجزارين : وهو يتبع سوق الخضارين وعلى نفس الطريق الفرعي، وينتهي عند سوق القصاعين حيث يوجد الجامع الأخضر والسوق الكبير.

13/ سوق الخراطين : يقع سوق الخراطين على الشطر الجنوبي للشارع الرئيسي[1]، ويبدأ من أمام فندق الزيت وينتهي عند سوق النجارين .

14/ سوق النجارين : وهو يتبع سوق الخراطين على نفس الشارع، وينتهي عند طريق فرعي يتجه إلى الغرب بشكل متعامد على الشارع الرئيسي .

15/ سوق الخراشفيين: يبدأ من عند دار تشندرلي باي ويساير الطريق الفرعي الذي ينتهي عنده سوق النجارين، أما نهاية هذا السوق فهي تقع عند سوق القصاعين، وهي نفس النقطة التي يتوقف عندها سوق الجزارين السابق الذكر.

16/ سوق الرقاقين : يقع على الشارع الرئيسي في شطره الجنوبي بعد سوق النجارين، ويستمر إلى غاية حي ميلة الصغيرة[2] .

17/ سوق الدباغين : في الحقيقة لم يرد ذكرا لهذا السوق في القائمة التي وضعها مرسيي، واكتفى بتحديد مكان دار الدبغ والتي تقع في الطرف الجنوبي الشرقي، وهو نفس المكان الذي لا زالت قائمة فيه إلى اليوم، لكن انتشار المدابغ بهذه الناحية يجعلها سوقا متخصصة في هذه الحرفة .

[1] رشيد بورويبة ، المرجع السابق ، ص 125 .

[2] عبد القادر دحدوح ، المرجع السابق ، ص 254 .

2- إدارة السوق (التنظيم) :

كان لإدارة السوق في معظم المدن هيئة تقوم بتنظيمه وهي تتكون من مجموعة من الموظفين في مقدمتهم :

- **قائد السوق** : وهو أمين السوق، ومهمته جمع الضرائب وتفتيش السوق .
- **القباني** : وهو الذي يقوم بوزن السلع والبضائع، وهو طرف محايد بين البائع والمشتري.
- **المثنى** : يوجد هذا الموظف في غالب الأحياء في الفنادق ووظيفته تحديد أثمان السلع، ومراقبة الأثمان[1] .
- **البواب** : يوجد في مدخل كل سوق، مهمته فتح باب السوق في أوقات محددة، ومراقبة الداخلين والخارجين، ويسهر على حراسة السوق[2] .

شهدت الأسواق في بايلك الشرق مجموعة من الأسواق والتي انقسمت إلى نوعين فالغير متخصصة كسوق التجار، العصر والجمعة ...والاسواق المتخصصة التي كانت تختص بإنتاج معين لذلك سميت متخصصة كالعطارين والسراجين والحدادين ... وما ميز أسواق هذا البايلك انه كان يتم تنظيمها من طرف إدارة وهيئة خاصة تضم مجموعة من الموظفين كالقائد والبواب... .

ثانيا: الأسواق في بايلك الغرب

يمتد بايلك الغرب الجزائري ما بين الحدود التالية : المملكة المغربية غربا وبايلك التيطري ومن دار السلطان شرقا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا ، والصحراء جنوبا[1] ، هذه من الناحية الجغرافية ،

[1] Vayssettes(E) , Histoire de Contantine sous la domination Turque de 1517 a 1837 , in Recueil des notices et mémoire de la soceiteArchelogique de la Province, Constantine, 1987, P 28 .

[2] سعد نيقن مصطفى حسن ، مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية في القرنين 16 و17م ، رسالة دكتوراه ، جامعة تونس الأولى ، 1998م، ص 376.

أما من الناحية الطبيعية فيحتوي بايلك الغرب على سهول عديدة أهمها : سهل الشلف الذي يمتاز بخصوبة أراضيه والذي يربط بين البايلك ودار السلطان[2]، علما أن بايلك الغرب لم يكن مستقرا بمدينة واحدة بل كان متنقلا بين عدة مدن (وهران، معسكر، تلمسان...).

1- أنواع الأسواق في بايلك الغرب

إن المبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف ،حيث كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وبعضها سنويا ، وتعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام فيه مضافا إلى اسم القبيلة أو المنطقة الجغرافية التي كان يُعقد فيها ، وتوجد أهم أسواق الجزائر في التل ، حيث يقصدها السكان الرحل ومعهم منتوجاتهم الخاصة أو المنتوجات التي حصلوا عليها من إفريقيا الداخلية ليتزودوا في المقابل بمنتوجات التل والمنتوجات الأوروبية [3].

أ- الأسواق الريفية

كانت الأسواق في الريف أماكن عمومية تقام في مواضع متفق عليها، تجتمع فيها قبائل مختلفة لبيع سلعها ومواشيها ، وينتقل إليها الناس من الأرياف وحتى المدن[4] ، اتسمت هاته الأسواق ببساطة دكاكينها ، حيث تعرض سلعا كثيرة ، مثل الحيوانات وبعض الحبوب ، وحتى الأقمشة والجلود .

---

[1] احمد ابن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح : المهدي البوعبدلي ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2003 ، ص 12 .

[2] فتيحة الواليش ، الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ، تخصص التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1993_ 1994 ، ص 16 .

[3] Mauroy ,M , Précis de l'histoire et du commerce de L'Afrique de puis les temps anciens jusqu'aux temps moderns , 4eedition , paris , Imprimerie de Duverger , 1852 ,P 272.

[4] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 71 .

فالسوق في الريف كان فضاء يوفر للقبيلة ما كانت تحتاجه من حبوب ومواشي ومواد مصنعة ونصف مصنعة ، ومواد أولية ما يدفع بالقبيلة إلى التردد على أسواق متعددة والتي غالبا ما تكون متخصصة أسبوعيا أو سنويا ، فالأسواق الأسبوعية خاصة بقرية أو مجموعة من القرى محددة بمكان معين ويوم معلوم من أيام الأسبوع ، وكان الهدف من هذا هو السماح لأكبر عدد ممكن من التجار والناس –على اختلاف قبائلهم[1]–بمشاركة سلعهم، بحيث تكون جد نشطة في سائر الأيام التي تعقد فيها ، كما تتضاعف وتتنوع بها كميات البضائع ، وتقام هذه الأسواق في ساحة كبيرة عند ملتقى طريقين أو عند معبر احد الأودية ، يتجمع فيها الناس من حضر[2] وبدو ورحل بين الشمال والجنوب.

ومن الأسواق الأسبوعية في بايلك الغرب الجزائري "سوق الجعافرة " بسعيدة ، و" أولاد عياد"، و " أولاد الأكراد " بالشلف ، و" أولاد الشريف" بالثنية الحد ، إلا أن أهمها "سوق اللوحة" بالقرب من تيارت[3] ، الذي كان يعقد في عين سيدي عبد الله بمرجة الرداح عند المنحدر الجنوبي لجبل اللوحة كان يوم جمعة[4] ، بالإضافة إلى السوق بني راشد الذي كان يقام بمعسكر كل يوم خميس حيث يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب ، والزيت والعسل، والكثير من منتوجات البلاد وأغراض أخرى

[1] عبد القادر دحدوح ، المرجع السابق ، ص 246 .

[2] الحضر: وكانت تضم هذه الفئة العلماء والتجار والصناع والكتاب ، الذين ينتمون إلى العائلات المتأصلة بالبلاد ، وكانت تتكون من العرب المهاجرين الأندلسيين الذين استمروا في التوافد على المدن الجزائرية منذ بداية سقوط الدويلات الأندلسية ، وقد عملوا على إثراء الحياة الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجالات . ينظر: شويتام ارزقي ، المرجع السابق ، ص 80 .عز الدين موسى ، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي ، دار الشروق ، بيروت ، 1983 ، ص 35 .

[3] توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير، (1193_1246هـ/1779_1830م)، جامعة الجزائر ، 2003_ 2004م ، ص 18.

[4] كمال بن صحراوي ، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران ،2013-2014، ص 225- 226 .

اقل قيمة كالحبال والسروج وحاجيات الخيل[1] . يعتبر سوق معسكر ذو أهمية كبيرة إلى درجة أن علاقاتها التجارية كانت تمتد إلى غاية أعماق إفريقيا .

كما كانت هناك أسواقا سنوية وترتبط هذه الأسواق في غالبية الأحيان بقداسة مكان ما كضريح أو مقام ولي صالح ، وتعقد في تاريخ يتزامن مع حدث هام بالنسبة لصاحب الضريح ومرة كل سنة ، ويقصد هذا السوق أصحاب القرى وربما حتى المدن المجاورة والقريبة قصد البيع والشراء[2] ، وهذه الأسواق تتم فيها المبادلات بين الريف والمدينة ، وبين المناطق الجبلية والسهلية ، وبين التل والجنوب ، تتم أساسا في الأسواق السنوية التي كانت الإدارة العثمانية تشرف عليها لتحصيل الرسوم، وقد لعبت قبائل الرحل التي تنتقل من الجنوب نحو التل في مواسم نزول الأمطار والجفاف ، دورا كبيرا في تنشيط الأسواق الأسبوعية[3] .

ب- الأسواق الحضرية

إن التجارة الداخلية للمدن كانت تُمارس على عدة مستويات منها تجارة يتم تداولها تجار الجملة وتجار الأسواق وكذا نشاطات المحلات الصغيرة في الأحياء[4] ، وهؤلاء التجار وان اختلفوا عن الحرفيين بحياتهم المهنية فإنهم لا يملكون ثروة كبيرة بل يعيشون من مردود مدخولهم اليومي .

وأسواق المدن في المنطقة الغربية تتكون في شكلها العام من تجمع المتاجر المبنية على طول الشارع ، أو عند تقاطع الطرق أو حول ساحة عامة[5] ، وقد مثلت مراكز التقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخبرات ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مراكز ومناطق أخرى ، حيث

[1] حسن الوزان ، وصف افريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 2، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، 1983، ص26-27.

[2] عبد القادر دحدوح ، المرجع السابق ، ص 247 .

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 56 .

[4] Tourneau ,Roger , les villes musulmanes de L'Afeique du Nord , Alger ,maison du livre , 1957,P 67 .

[5] كمال بن صحراوي ، المرجع السابق، ص 87 .

تشهد المدينة في سوقها الأسبوعي حركة غير عادية نتيجة تدفق التجار والزبائن والمنتوجات التي كانت تتشكل من المواد المصنعة والمواد الزراعية والحيوانية .

ومن هنا نشير إلى سوق " ندرومة " حيث شكل نقطة لقاء هامة يقصده التجار من اجل البيع والشراء قادمين من مدن عديدة منها : وجدة ، مغنية ، تلمسان ، القلعة (بني راشد) ، ومازونة ، حيث قدر عدد المترددين على سوقها أي الأيام المخصصة للأسواق أو يوم السوق الأسبوعي ما يزيد عن 4000 شخص ، وكان لمدينة ندرومة علاقات تجارية واسعة حيث وصلت إلى غاية مدينة فاس وطنجة ، كما كان لها علاقات دائمة مع مدينة تلمسان ومدن أخرى من مدن البايلك[1] .

تعد أسواق تلمسان أهم أسواق الناحية الغربية ، نتيجة وقوعها على المحاور التجارية الكبرى ، حيث كانت تعرض فيها المنتوجات الفلاحية والمواد المصنعة سواء الأوروبية أو المغربية ، وهكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق التي تأتي من فاس باتجاه وهران ، والتي مصدرها الصحراء وتنتهي عند إحدى موانئ المنطقة مثل ميناء هنين ،الغزوات ، مستغانم ، رشغون ، المرسى الكبير وميناء وهران . وكان يتحكم في سوق تلمسان تجار الجملة من الحضر والكراغلة والأتراك العثمانيين واليهود الفاسيين ، واتصفت مدينة تلمسان بحركة يومية مكثفة للنشاط التجاري ، وكانت تتردد على سوق المدينة كل القبائل المجاورة وحتى البعيدة[2] .

كانت منتوجات تلمسان تتجه نحو المدن الأخرى ببايلك الغرب بل والى مدينة الجزائر، وما يلفت الانتباه أن قابض الضريبة بسوق مدينة الجزائر كان يأخذ من قافلة تلمسان دينارين عن كل حمولة ، على سبيل المثال : تُؤخذ ثمان وخمسين درهما على قافلة بني عباس ، وربما كانت بضاعة

[1] فتيحة الواليش ، المرجع السابق ، ص 73 .

[2] PRENAN André , La propriété foncière des citadins les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes , Annales Algériennes de géographie , N03, université d'Alger , 1967 ,P 24.

تلمسان يدفع عليها الدينار بدل الدرهم لأهمية الحمولة وحجم الكمية ، وفي المقابل كانت تقصد تلمسان قوافل تجارية قادمة من بلاد السودان مارة بسجلماسة ، تافيلالت، وجدة وفاس ، حاملة للمدينة العاج ، والذهب والعبيد مقابل مواد مصنعة وكتب رائجة بسوق تلمسان ، كما كانت مدينة تلمسان منطلق القوافل التجارية[1] باتجاه الصحراء مارة بتافيلالت وتومبكتو[2].

فالأسواق في المدن كانت توزع على أماكن متعددة ، وعبر الطرقات في أحياء عادية تنفتح بها الدكاكين على الجهتين وكل شارع أو حي يختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع ، وليس ضروريا أن تتجمع هذه الأسواق معا في جزء واحد من المدينة ، وكانت تُعقد خاصة عند أبواب المدن ، ففي مدينة معسكر تجد الطريق الرابط بين وسط المدينة والباب المؤدية إلى حومة بابا علي دكاكين متنوعة تابعة للتجار اليهود والحضر، كما يوجد سوق الحبوب بوسط المدينة ، بالإضافة إلى دكاكين مخصصة لبيع الصوف .

ج- الأسواق المتنقلة

إضافة إلى الأسواق الريفية والحضرية التي كانت تعقد بالجزائر العثمانية ، هناك نوع أخر من الأسواق المتنقلة تميزت تجارتها بين القبائل والمدن لتبادل المنتوجات فيما بينها .

إن التبادلات مع الريف القريب كانت ذات أهمية لأنها اشتملت على جميع المنتوجات الفلاحية سواء من اجل تموين المدينة أو تسويق هذه المنتجات إلى الخارج، كما سادت بين المدن علاقات تجارية دائمة ، شكلت فيها بعض الحواضر همزة وصل بين الأقاليم وتميزت بحيوية تجارية

[1] بن عتو بلبروات: أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني ، مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، العدد 1 ، 2009 ، ص 80- 81 .

[2] تومبكتو: أو تنبكت ، تن : تعني المكان أو المأوى أو المسكن و بكت : اسم المرأة العجوز التي كانت تقطن قرب ذلك البئر في لغة الطوارق ، ينظر : مبروك الهادي الدالي : التاريخ الحضاري لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن 5 م إلى بداية القرن 8م ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2010 ، ص101.

خاصة السهلية والتلية منها[1] ، كما كانت تُجرى المبادلات بين الشمال والصحراء عن طريق تجار الجملة على شكل قوافل .

إن التجارة الأكثر امتدادا وانتشارا تلك التي تأتي من الحواضر الكبرى كتلمسان ووهران مثلا ، حيث انه في نهاية فصل الربيع تغادر القبائل الصحراوية أماكنها حول المدن وتتجه نحو التل حيث تُحمل الجمال بكل المواد التي تنتجها أراضيهم وأنشطتهم الصناعية للتبادل التجاري ، فكان سكان مدن الناحية الغربية يتقايضون معها الحبوب ، الصوف الخام ، الأغنام ، الزبدة ، والمنتوجات الحرفية ، وغيرها وكانت هذه المبادلات تتم في موسم الحصاد ، حيث تكثر الحبوب في الأسواق التلية وتنخفض أسعارها، وبالمقابل تتم المقايضة بالعبيد ، والحياك ، التمور ، وريش النعام وغيرها...[2] .

كما كانت بعض القبائل مشهورة بمبادلاتها التجارية مثل قبيلة "سيدي العربي" القاطنة قرب مدينة مستغانم حيث تمر عليها تقريبا كل بضائع تلك المنطقة ، وقامت تلمسان كمدينة بدور كبير في هذا المجال ، حيث ماثلت مدينتي الجزائر وقسنطينة باستقطابها تجارة المغرب الأقصى ، إذ اعتبرت مخزنا للبضائع القادمة منهما ، وما دل على دورها الكبير في التجارة هو تحكمها في تجارة كميات كبيرة من القطن والأقمشة الحريرية[3] .

نشطت المبادلات التجارية في المدينة أكثر فيفصل الصيف ، حيث تتزود كل قبيلة لفصل الشتاء ، حيث أنه طيلة موسم الصيف كانت عملية البيع والشراء تعرف حركة نشيطة وذلك لوجود طرق مواصلات مزودة بفنادق للراحة[4] .

---

[1] Mauroy ,op cite , P 136 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق ، ص217 .

[3] عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، ط2 ، الجزائر ، 1985م ، ص120 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 217 .

إن تنقل القوافل من منطقة إلى أخرى كانت عملية تتضمن حركة تجارية نشيطة في المناطق التلية ، أما التجارة مع المناطق الصحراوية فتمت عبر مراحل نتيجة المناوشات بين القبائل التي تسببت في عرقلة سيرورتها ، حيث أن كل عرش يحمل تجارته إلى حدود أراضيه ويقوم ببيعها إلى جيرانه[1] لتصل إلى المناطق التلية ، ولم تقتصر المبادلات التجارية على مستوى الأسواق المتنقلة بين الصحراء والشمال أو بين مدن بايلك الغرب فقط ، بل تجاوزت هذا النطاق مع مدن مختلفة من البايليكات الأخرى ، ونشير هنا كيف كانت منتوجات تلمسان ومعسكر، خاصة صناعة الأغطية والبرانس والأحزمة تنافس منتوجات البياليك الأخرى ، حتى أن زرابي قلعة بني راشد كانت تصدر إلى الحجاز وبلاد الشام واسطنبول لاحتوائها على أشكال ورسوم أناضولية تعكس دقة صنعها وعراقة أسلوبها الممزوج بين المحلي والأندلسي[2].

وعليه فالعلاقة التجارية بين الريف والمدينة تعكس وجود حركة مستمرة بين المدن والريف ، فهذا الأخير ينتعش بانتعاش المدينة والعكس صحيح ، كما شكلت المدينة منفذا على الخارج بصفتها تجمع وتوزع منتوج هذا الأخير وتجعله على صلة بالخارج ، وهكذا تفهم الأهمية التي اكتسبتها مدن بايلك الغرب كمدينة تلمسان والحواضر الأخرى كمازونة ومستغانم ووهران نتيجة وقوعها على طرق تجارية هامة ، كما شكلت منفذا لمنتوجات الإقليم الذي تقع ضمنه .

وفي الختام ينبغي بان نشير إلى أن الأسواق في بايلك الغرب الجزائري ظلت مرآة الحياة الاقتصادية وعنوان نشاطها الحرفي ، فالأسواق تعد من الهياكل العمرانية الأساسية ، حيث تساعد على تنشيط المبادلات التجارية و تكثيف عمليات البيع والشراء ، سواء بشكلها المصغر كالذي كان يقوم به صغار التجار من شراء بعض السلع وبيعها على مستوى الأسواق اليومية والأسبوعية أو على نطاق واسع كالتي كان يقوم بها بعض التجار الكبار.كما اعتُبرت الأسواق وبالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية مركزا للرأي العام وتوجيهه.

[1] محمد بن يوسف الزياني ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تق وتع: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1978 ، ص245 .

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 68 .

المبحث الثالث : الأسواق في بايلك التيطري

قُسم بايلك التيطري إلى عدة أجزاء تعرف بالأوطان ، ويحتوي كل وطن على مجموعة من القبائل ، والاعراش ، والدواوير ، فقد بلغ عددها أربع عشرة وطنا[1] ، وقد كان يحكم بعضها أغا العرب مثل عُريب ، والأخرى يحكمها"خوجة الخيل"[2] ، وما بقي فقد قسم إلى قيادات ففي التلالشماليضمت بعض القبائل مثل حسن بن علي، وأما التل الجنوبي فضمت قبائل مثل أولاد حمزة وقيادة أولاد مختار ، التي فصلت بينهم وبين قبائل البدو مثل قبائل أولاد نايل وأولاد سيدي عيسى[3]، وهناك من قسمها إلى التل القبلي وسور الغزلان ، وقيادة الجنوب وتشمل على القبائل الرحل وأتباع أولاد مختار وكان هذا على مستوى الريف التيطري.

انطلاقا من وصف الدكتور " شاو" للمناطق التي زارها في بايلك التيطري سنة 1720-1732م ، فان البايلك جغرافيا عبارة عن مناطق جبلية تتخللها سهول هي اقرب للهضاب ، بحكم ارتفاعها عن مستوى سطح البحر وانحصارها بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي ، وانه بايلك غني بالأودية الفرعية والينابيع والعيون ما يجعله يعتمد أساسا على الزراعة في أجزائه الواقعة في الشمال، أما الجنوبي فينفتح على المناطق الصحراوية التي عادة ما تعتمد على إقامة الواحات وتربية المواشي[4] .

---

[1] ارزقي شويتام ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ / 1519-1830م ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2009م ، ص 53-54 .

[2] خوجة الخيل: هو الموظف الذي يشرف على أملاك الدولة و على جمع الضرائب، ينظر : محمد عبد السلام : مصطلحات ومفاهيم الوحدة التعلمية الثانية (التاريخ) – الأولى ثانوي، منتدى أساتذة ثانوية أوقروت الجديدة، الثلاثاء 11 سبتمبر 2012، 14:28 .

[3] مولاي بلحميسي ، مدينة المدية عبر العصور في الجزائر ، ماي الأصالة ، العدد 2 ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية ، 1971 ،ص 140 .

[4] T . Shaw : Op cite , p14.

يمكن أن نقيس مدى غنى أي منطقة بمدى إنتاجها وازدهارها الاقتصادي سواء في المجال الفلاحي، الصناعي أو التجاري . فيبدو أن البايلك التيطري في هذه الفترة تميز سكانه بممارسة هذه النشاطات بنسب متفاوتة بين جهاته سواء التلية أو الصحراوية .

ومن أهم الانشطة التي تميز بها بايلك التيطري نذكر :

1- النشاط الفلاحي

لقد مارس سكان بايلك التيطري عدة أنشطة فلاحية سواء زراعية أو تربية الحيوانات ، فأهم هذه الزراعات الممارسة نجد زراعة الحنطة القمح والشعير ، إذ انه قد ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية أن سكان مدينة المدية كانوا يدفعون ضريبة على المادتين[1] .

كما أن حمدان بن عثمان خوجة صاحب "المرآة" يقول " إن سكان المدية شجعان ومتصلبون ... انهم يجنون ثمارا ممتازة ..." . فالذي لا نزاع فيه يمكن القول بأن سكان هذه الجهة لهم بساتين يغرسون بها أشجار مثمرة لتنتج هذه الأخيرة ثمارا ممتازة وجب الاعتناء بها جيدا[2] .

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المزارع والبساتين العديدة التي ورثها الكراغلة عن آبائهم الأتراك ، باعتبارهم كانوا يشتغلون الفلاحة ،ويجدون غرس العديد من المنتجات الزراعية .

هذا وقد كان سكان هذا البايلك يدفعون ضريبة على مادة العسل أيضا إذ أنهم كانوا يدفعون إلى حاكم المدية عددا كبيرا من قِلل العسل ويتضح أن جماعة "حسن بنعلي"كانوا يدفعون ثلاث قلل من العسل ، فهذا يقدم لنا معطيات مفادها أن سكان هذا البايلك كانوا يربون النحل على نطاق واسع[3].

---

[1] فايزة بوشيبة ، المرجع السابق ، ص 65 .

[2] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 58 .

[3] ارزقي شويتام ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246 هـ / 1519-1830م ، المرجع السابق ، ص223 .

كما نجد كذلك أن راعي البقر كان يدفع ضريبة إلى الحاكم[1] ، فمنه نستدل على أن تربية البقر كانت موجودة بالمنطقة ، وأيضا أن سكان هذا البايلك كانوا يربون المواشي من غنم وخرفان وغيره لدرجة أنهم برزوا بهذا النشاط[2] .

2- النشاط الصناعي

لما كانت الحرفة هي المميز أو المصطلح المتداول آنذاك فقد مارس سكان هذا البايلك عدة حرف لعل أبرزها صناعة الحياك ومفرده الحايك لوفرة الصوف بالمنطقة ، إذ نجد أن قبائل مثل أولاد سي موسى ، والشيخ احمد بن زياد قد كانوا يدفعون ضرائب على منتوجات هذه الصناعة سواء من الحياك أو نقدا[3] .

والذي لا خلاف فيه ،أن هذه المعطيات توحي لنا أن سكان هذه الجهة كانوا يمارسون هذه الحرفة بشكل كبير مما دفع السلطة أن تفرض عليها ضريبة خاصة .

كما أن سكان هذا البايلك قد مارسوا حرف أخرى كثيرة كالخيال والحداد والخياط والنجار والصباغ والدلال والسراج والمداح[4] . وزيادة على هذا فقد تعاطى الكراغلة بهذا البايلك حرفة البابوجية[5] ، فهذه الحرفة هي صناعة الأحذية التي ورثوها عن إبائهم باعتبار أن الأتراك كانوا ينشطون بها في الجزائر بشكل كبير لدرجة هيمنتهم على هذه الحرفة ،خاصة في مدينة المدية التي لا زالت هذه الصنعة منتشرة بها إلى اليوم .

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري ، سلسة البايلك ، علبة 10 ، سجل 40.

[2] Venture de Paradis , Tunis et Alger au XVlllesièclr , mèmoires et observations , Prèsentès par Joseph Cuoq , Sindbad , Paris , 1983 , P123 .

[3] ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 224 .

[4] أبو قاسم سعد الله ، دفتر محكمة المدية ، الجزائر أواخر العهد العثماني 1821-1839م، في : الثقافة ، عدد 81 ، مجلة درها ، وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ، الجزائر، 1984م، ص 162 .

[5] البابوج : هو لفظ فارسي أصله بابوش وهو حذاء مريح ، مصنوع من الحرير المزركش بالذهب والألماس تتزين به النساء . ينظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب ، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1996م ، ص 62 .

ومما سبق عرفنا أن الصانع في تلك الفترة يضاف إلى اسمه اسم صنعته أو حرفته فبناءا على هذا نجد أن سكان التيطري قد مارسوا عدة حرف أخرى مضافة إلى الحرف التي تطرقنا إليها سابقا.

3- النشاط التجاري

إن تنوع الإنتاج الفلاحي والصناعي يدفع بالضرورة إلى المبادلات التجارية ، فهذه الأخيرة عرفت تميزا كبيرا في بايلك التيطري ، وبحكم أن مدينة المدية تقع في طريق تجاري هام يربط بين الشمال والجنوب[1] ، فقد كثرت بها المرافق والفضاءات التجارية من حوانيت ومقاهي ومخازن وحمامات وفنادق، فكانت هذه المرافق برغم من قلة عددها مقارنة مع مثيلتها في مدينة الجزائر مثلا ، إلا أنها كانت أكثر أناقة وجمالا ، لاسيما مقاهيها وفنادقها ، أما الدكاكين أو الحوانيت التي كان معظم أصحابها من اليهود ، فإنها متشابهة لما هو موجود في مدينة الجزائر[2] . وقد أثرت هذه الحركة التجارية على مستوى المدينة في ريف البايلك .

فقد عرفت الأرياف بهذا البايلك حركة تجارية متميزة، ويكمن هذا التميز في تعدد أسواقها الأسبوعية في البايلك باعتبارها أهم مركز تجاري ، فأهم هذه الأسواق هو سوق الربايع الواقعة جنوب المدية ، إضافة إلى الغذاورة ، وحسن بن علي ، وبني حسن ، وأولاد مختار وأولاد عنان[3] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسواق بالإضافة إلىمكانتهاالاقتصادية والتجارية ، كانت لها ادوار وأهمية سياسية وذلك بغرض جذب القبائل الصحراوية والجبلية الممتنعة عن الأسواق التلية لفترة لا تتجاوز بضعة أشهر من اجل استفادة الإدارة من الضرائب[4]، ووضعت الأسواق تحت رقابة قبائل المخزن وقد سمح هذا الوضع بان تتشكل جماعات سكانية بجوار أماكن انعقاد الأسواق . وهذه

[1] بلحميسي ، المرجع السابق ، ص 141 .
[2] ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 337 .
[3] المرجع نفسه ، ص 341 .
[4] ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 340-366 .

الأسواق كان لها أهمية اقتصادية واجتماعية للسكان باعتبارها تساهم في تحقيق الانسجام والتكامل بينهم[1] .

والجدير بالذكر أن بايلك التيطري كان له دور كبير في التجارة الجزائرية الخارجية بحيث أن إيالة الجزائر في هذه الفترة كانت تصدِر إلى أوروبا ما بين سبعة وثمانية ألاف قنطار من الصوف سنويا، وكان معظم هذا الإنتاج يأتي من بايلك التيطري[2] ، اعتُبر منتوج الصوف التيطري وفيرًا حيث حقق منه سكان البايلك الاكتفاء الذاتي لدرجة تصديره ، كما انه كان يتصدر ويفوق منتوج باقي البايليكات جودة.

كما ساهم هذا البايلك أيضا في تجارة أكثر المواد أهمية وتصديرا إلى خارج الإيالة، خاصة المرسى الذي تخرج منه اغلب منتوجات التيطري إلى خارج الإيالة ، فيبدوا انه بالرغم من صغر مساحة بايلك التيطري إلا انه كان ينافس البايليكات الأخرى في وفرة المنتوجات وتنوعها ، والتي ساهمت في التجارة الداخلية والخارجية لإيالة الجزائر ، بالإضافة إلى عدة أسواق كان نشاطها التجاري يخدم القبائل والتي نقصد منها :

- ✓ سوق الاثنين الذي عقدته قبيلة حسن بن علي في البرواقية أهم زبائنه زناخرة.
- ✓ سوق الأحد بسور الغزلان ، والذي تحضره جل قبائل قيادة ديرة .
- ✓ سوق الاثنين الذي تعقده قبيلة زناخرة في قصر البخاري ، وكانت تقصده قبائل أولاد احمد العبادلية رحمان.
- ✓ سوق الثلاثاء الذي عقدته قبيلة دوايرة وكانت تصده قبائل قيادة ديرة قبيلة زناخرة، تيطري رحمان، بني حسن.

[1] فايزة بوشيبة ، المرجع السابق ، ص 67 .

[2] Venture de Paradis , op cit , p18.

✓ سوق الأحد تعقده قبيلة ربايعة وتحضره قبائل مفاتحة ، سي احمد بن يوسف[1] .

وفي الأخير نلاحظ أن بايلك التيطري قد تميز عن باقي البايليكات الأخرى بمميزات كثيرة مكنته من أن يبقى دائما يحتل الصدارة في بعض الجوانب بالرغم من صغر مساحته ، بفضل موقعه الاستراتيجي الذي يتوسط الإيالة وكونه أول البايليك تأسيسا ، كما انه كان رائدا في العديد من الجوانب الاقتصادية كالمنتجات الفلاحية والصناعية مثل تربية المواشي وإنتاج الصوف والأحذية ، وبالتالي كانت التجارة الموسمية ضرورة اقتصادية لقبائل هذا البايلك مما نتج عنه منطقيا نشاطا تجاريا يربط بين أنحاء البايلك .

[1] أوربان ، نبذة عن إقليم التيطري، ط1 ، الجزائر ، 1843 ، ص406 .

إذن يمكن القول أن بايلك دار السلطان يعد البايلك الأهم باعتباره المركز الرئيسي لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني كونه أكثر نشاطا من حيث النشاط الصناعي والفلاحي والتجاري .

_ التجارة الداخلية كانت تجرى داخل المدن بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف ، فساعدت على مرور القوافل التجارية عبر الأراضي الجزائرية ، أما خارجيا كانت المنتوجات والسلع بعضها يصدر نحو الخارجاضافة إلى ذلك ساهمت في ثراء وصنع الأسواق في الجزائر.

_ شهدت الأسواق في بايلك الشرق مجموعة من الأنواع متمثلة في الاسواق المتخصصة والغير متخصصة مما جعل منها اسواقا ذات إنتاج متنوع .

_ نشير أن الأسواق في بايلك الغرب كانت مرآة للحياة الاقتصادية باعتبارها تساعد على تنشيط حركة المبادلات التجارية وتساهم في تكثيف عملية البيع والشراء.

_ تميز بايلك التيطري عن باقي البايليكات الأخرى بمميزات كثيرة مكنته من أن يحتل الصدارة وذلك بفضل موقعه الإستراتيجي.

الفصل الثالث : أدوات وتقنيات تسيير الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني

- المبحث الأول : المكاييل في الجزائر خلال العهد العثماني
- المبحث الثاني: الموازين في الجزائر خلال العهد العثماني
- المبحث الثالث: العملات في الجزائر خلال العهد العثماني

إن الأسواق في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تسير بواسطة أدوات وتقنيات ووحدات ، وتعتبر هاته الوحدات مهمة وضرورية لتسهيل التعامل التجاري ، فاتخذت الهيئات المسيرة وحدات خاصة بالمكاييل ووحدات خاصة بالموازين ، كما لعبت العملة الجزائرية دورا مهما كونها مظهرا من مظاهر السيادة الجزائرية حيث عرفت هاته الأخيرة النقد الجزائري عدة تطورات متماشية مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والعملة وأنواعا خلال العهد العثماني ، وعليه يمكن طرح الاشكال التالي :

وما هي المكاييل المستعملة في الجزائر خلال الفترة العثمانية ؟ وما هي الموازين في الجزائر خلال العهد العثماني ؟ كيف كانت العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني؟.

المبحث الأول: المكاييل في الجزائر خلال العهد العثماني

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني تنوعا في المكاييل والموازين والتي بدورها تسهل التعامل بين مختلف الناس، نذكر منها:

1- المد:

مكيال من المكاييل هو رطلان او رطل وثلث، او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما سمي مدا ، يعتبر من المكاييل الشائع استعمالها والتي تستخدم بكثرة ويورد المقريزي قوله:" المد مقدر على أن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعاما لذلك سمي مدا "، حتى أنه ورد استعماله في عدة أحاديث نبوية، منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه " لو أن أحدكم أنفق ملىء الأرض ذهبا ما بلغ مد أحدهم أو نصيفه" [1]،فإن هذا الأخير يتم تداوله في المغرب عموما والجزائر خصوصا ويقدر هذا المد بخمسة اقفزة ونصف قرطبية[2].

2- الصاع:

يستعمل هذا المكيال لكيل القمح والشعير وثلاثة أرباع هذا المكيال يساوي البوشل الانجليزي[3]أو 36 3/1[4]، ويعتبر من أشهر المكاييل المستعملة في الايالة ،كما يستعمل في قياس الحبوب والملح ويتراوح مابين48 كلغ و150 حسب كل مادة وحسب كل سوق من الأسواق، فيختلف صاع قياس الحبوب بإختلاف الأسواق ، وذلك راجع للتقديرات لبعض أسواق مدن الجزائر:

- أسواق مدينة الجزائر: من 60 لترا إلى 80لترا.

---

[1] فهمي حسن حمد الجبوري: المد والصاع من خلال كتاب الاوزان الشرعية لتقي الدين المقريزي(845هـ/ 1441م) ومقارنتها باراء الدراسات الحديثة، ص 4.

[2] جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4/ 9-10م، د.ط، د.س، ص 184.

[3] البوشل الانجليزي: مكيال للحبوب يساوي قرابة 36 لترا. ar //:com.http 100 translate ، 20 مارس 2022، على الساعة 14:25.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص260.

- أسواق البليدة: 99 كلغ للقمح و 70,52 للشعير.
- أسواق مدينة القليعة: 120لترا.
- سوق السبت(وطن حجوط): 150لترا[1].

كما أن القمح والشعير يكيل كذلك بالطفيسtafis الذي يتجزأ الى 16 قيسة (MESURES) والذي يعادل 9.30 هيكتولتر.

تعادل قيستان وثلاثة ارباع (2 3/4) من قيسات الجزائر ووهران 1.60 هيكتولتر[2].

3- القلة:

مكيال من المكاييل المتعلقة بالسوائل خاصة الزيت والقلة تساوي أربع جالونات انجليزية او 18 لتر 1/6 [3].

كما يقاس الزيت بالجرة وتساوي كل 4 جرار في الجزائر العاصمة 63.50 لتر.

اما في عنابة تعادل 10 جرار 63.50 لتر[4].

4- الكيلة أو القيسة:

قياس خاص بكيل الحبوب و السوائل [5]أوالقفيز، فقفيز عنابة تبلغ قيمته أوتساوي 100كلغ [6]

ويشير المنور مروش الى القفيز مكيال طافح في رحبة عنابة كان يقدر بحوالي حملا من احمال مرسيليا وفي الواقع كان القفيز يتجاوز خمسة أحمال[7].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، ص 304.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، المرجع السابق، ص 284.

[3] شالر ، المصدر السابق، ص 260.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي..،المرجع السابق، ص 284.

[5] جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 185.

[6] أندري نوشي واخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 148.

[7] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة والأسعار والمداخيل ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، ج1 ،ص 411.

- الكيلة أو القفيز في الجزائر يساوي 72 لترا.
- القيسة بوهران تعادل 102 لترا.
- الكيلة بعنابة تساوي 300 باوند (أي حوالي 120 كلغ)[1].

في الجدول التالي نوضح بإيجاز المكاييل المستعملة في الجزائر خلال العهد العثماني[2] :

انواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
المد	075,0 لتر	
القلة	66,16 ل او 17,18 ل 12 ل الى 18 ل	للزيت ، تنقسم الى النصف – الربع – الثمن
الصاع	80,48 ل حوالي 60 ل	ينقسم الى النصف- الربع- الثمن.
القفيز أو القيسة	300 كلغ	ينقسم الى النصف- الربع- الثمن

[1] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية..، المرجع السابق، ص 305.

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 292،293.

المبحث الثاني: الموازين في الجزائر خلال العهد العثماني

من الأدوات المعتمدة كذلك للقياس والتي تسهل التعامل في الأسواق خاصة ، ومما لاشك فيه في حالة لم تصلح أدوات الكيل نلجأ إلى أدوات أخرى ألا وهي وحدات أو أدوات الوزان ، والتي سنتطرق إليها من خلال المبحث، نذكر منها:

1- الرطل أو الباوند الجزائري:

هو أداة تتكون من 14 إلى 28 أوقية[1] حسب كل سلعة ، يعتبر من الأوزان التي تستعمل بكثرة. ويتكون الرطل في المتوسط من 16 أوقية[2].

يتكون الرطل الجزائري من أونس[3] (أوقية)[4]، وكل أوقية تنقسم الى ثمانية أقسام متساوية، وكل قسم من الأقسام الثمانية ينقسم بدوره الى عشرين قسما. وبهذا الوزن تباع المعادن الثمينة ويجرى تبادلها[5] كالأحجار الكريمة واللؤلؤ والمرجان وكل ما يتعلق بالمعادن...

- الرطل العادي في الجزائر قيمته 16 أوقية.
- الرطل المستعمل في وزن العسل والعنب المجفف والتمور والزبدة تعادل قيمته 28 أوقية أي 0,95 كلغ.
- الرطل المستعمل في وزن الشكولاطة والشاي تساوي 14 أوقية أي ما يعادل 0,475 كلغ.
- الرطل المستعمل في بيع الحرير الخام يقدر ب16 أوقية ، فهو المادة الوحيدة التي يستعمل فيها هذا المعيار[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية..، المرجع السابق، ص 305.

[2] المرجع نفسه، ص 306.

[3] أونس: وحدة وزنية تساوي 28,30 غرام.شالر، المصدر السابق، ص 259.

[4] أوقية: مثقال قديم وزنه 38,35 غراما. سعيدوني، المرجع السابق، ص 283.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي..، المرجع السابق، ص 283.

[6] المرجع نفسه، ص 283.

2- قنطار الجزائر:

هو وحدة من الوحدات الأساسية التي من مهامها وزن عدد من المواد: كالكتان والصوف ، القطن والحديد[1].

كما إمتاز هذا الأخير بعدة أصناف من القناطير نذكر على سبيل المثال منها:

- القنطار العادي الذي يساوي 100 رطل جزائري ويعادل 54 كلغ ولهذا فان الرطل يساوي 0,54 كلغ وتباع كل المواد بهذا الميزان، ماعدا:
- قنطار 150 رطلا الذي يستعمل في وزن الحديد والقطن المنسوج ويعادل 81 كلغ.
- قنطار 110 رطلا الذي يستعمل في وزن القطن الممزوج بالصوف والعنب ويعادل 59,40 كلغ[2].

كما يذكر "شالر" أنه توجد ثلاثة أنواع من القناطير في الجزائر وتتمثل في ما يلي:

- الأول عبارة عن مائة رطل جزائري التي تساوي 51 كيلو غرام.
- الثاني يزن او قيمته 150 رطلا تساوي 50 كيلو غرام وبهذا القنطار يوزن القطن الخام .
- الثالث رطل يزن 27 أوقية ، العسل، التين، العنب...[3]

3- الأوقية:

وحدة قياس قاعدية تساوي 12 من الدراهم أو 37,5191 غرام، فهاته الأخيرة تختص بقياس المعادن الثمينة والمواد الخفيفة كالشاي مثلا[4].

فهي وزن من الموازين التي تختلف من مكان لآخر ، فالأوقية الشرعية تساوي 119 غراما[1].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 306.

[2] سعيدوني: النظام المالي ، ص 283.

[3] شالر، المصدر السابق، ص 259.

[4] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 305.

4- القيراط والمثقال:

هما وحدتان من وحدات الوزن، اللتان تختصان بقياس الماس والذهب ، يستعمل القيراط في الأوزان الصغيرة للماس وقيمته 207,0 غ والمثقال يستعمل في وزن الذهب وتعادل قيمته 669,4 غ.

ويمكن أن نلخص أدوات الوزن أو الموازين في الجدول التالي[2]:

انواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
القيراط	207,0 غ	للماس
المثقال	669,4 غ	للذهب
الرطل الفضي	435,797 غ او 500 غ	الفضة والجواهر
الرطل العطاري	080,446 غ أو 880,506 غ أو 530 غ	للسلع والبضائع من التمر والفواكه ، رطل الزيت 27 أوقية رطل الشاي 14 أوقية
الرطل الخضاري	340,614 غ أو 453,639 غ أو 540 غ أو 1,510 غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
الرطل الكبير	510,921 غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
القنطار العطاري	608,54 كلغ	
القنطار الخضاري	434,61 كلغ	
القنطار الكبير	151,92 كلغ	للأوزان الثقيلة، وهو يختلف من مكان لأخر، فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130 او 133 رطل مرسيلي، وقنطار مدينة عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلي.

كما كانت هناك مقاييس ايضا ساهمت في تسيير الأسواق:

الذراع التركي: لأقمشة الكتان والحرير قيمته حوالي 636,0م.

[1] جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 181.

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 292.

الذراع العربي: للأقمشة القطنية والاغطية يساوي 47,0م[1].

تنوعت المكاييل والموازين في الجزائر خلال العهد العثماني ، فمن المكاييل المد، الصاع، القلة والكيلة (القيسة، القفيز)، ومن الموازين الرطل، القنطار الجزائري، الأوقية والقيراط والمثقال، هذه الأخيرة ــالموازينــ يؤتى بها كبديل للمكاييل في الأسواق.

[1] عبد الله بن محمد شويهد ، المصدر السابق، ص 42.

المبحث الثالث : العملات في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا : العملة[1] الجزائرية

كانت النقود وسيلة للتعامل التجاري خاصة بين الناس وثروة ذات تأثير وتأثر ، فهي من أهم أسس الحياة الاقتصادية فأي دولة يقوم اقتصادها بالنقود، فالسكة[2] ترتبط بالسياسة الاقتصادية والسلطة ، ولكل عنصر نظام ونموذج اقتصادي لنفهم من خلاله السياسة الاقتصادية والنقدية لأي دولة ما[3]، ولذلك اتجه الفكر الاقتصادي للبحث عن المبادلات و السلع كوسيلة للتبادل بما يزيدمن قيمته، مما نتج عنه عملات ذهبية وفضية ونحاسية ووجد فيها أسباب التغلب على الصعوبات ومواجهتها، فكانت السلع كوسائط كسببا من أسباب للتبادل لذلك ساد التعامل بها[4] . وان موضوع الأسواق يفرض علينا التطرق إلى أهم ما ينتج عن هذه العملية وهي النقود، فهي تعتبر المطلب الرئيسي التي لا يمكن الاستغناء عنها في الأسواق .

فالنقود في العهد العثماني كانت تستعمل في كل الأسواق الجزائرية وغيرها كانت تنتج عنها المبادلات التجارية كما أنها الوسيلة الأساسية والمناسبة في تسوية المبادلات مما يشكل لنا قوة شرائية فهي بمثابة الركائز الأساسية في تحديد قيمة السلع، بالإضافة إلى أن النقود وسيلة من الوسائل الادخار التي لا يمكن الاستغناء عنها[5] .

---

[1] العملة : هي الكلمة الاصطلاحية للنقود أو ما يقوم مقامها ، وتنقسم النقود إلى قسمين : معدنية وورقية ينظر محمد باقر الحسيني : تطور النقود العربية الإسلامية ، ط1 ، بغداد ، 1969 ، ص 14 .

[2] السكة : يقصد بالسكة تلك القطع النقدية المعدنية على اختلاف أنواعها وأوزانها ومعادنها التي يتعامل بها الناس في مختلف مجالاتهم التجارية والمالية . ينظر محمد رأفت النبراوي : النقود القديمة الإسلامية للمقريزي ، مجلة العصور ، مج 3 ، 1988 ، ص 125 .

[3] سيد محمود السيد محمود ، النقود العثمانية تاريخها – تطورها – مشكلاتها ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2003 ، ص 11 – 12 .

[4] عبد الله بن سليمان بن مشيع ، الورق النقدي تاريخه – حقيقته – قيمته – حكمه ، ط1 ، 1391هـ / 1771م ، ص 35 .

[5] يوسفي صرهودة ، معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطية أواخر العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 2004 – 2005 ، ص 98 .

فقد بدأ سك النقود العثمانية على يد خير الدين بربروس سنة 1519م. كما تكمن أهمية النقود اقتصاديا في كونها المعيار الحقيقي للنظام الذي يقوم عليه الاقتصاد لأي دولة ما ، فهي تشكل لنا صورة واضحة عما يصيب هذا النظام من قوة وضعف، أما الدول ذات النظام الاقتصادي المضطرب فإن نقودها تعكس هذا الاضطراب وبالتالي تفقد هذه النقود قبولها التجاري وتداولها بين الناس[1] ، حيث أولت الايالة اهتماما كبير للعملة في العهد العثماني بحيث أصبحت أساس التعامل التجاري في الجزائر على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فكانت متنوعة منها ما هو محلي ومنها ما هو أجنبي[2].

وبما أن النظام المالي للايالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النقدي، فقد أصبح من الضروري التعرف على أنواع العملةوأنظمتها المختلفة[3] ، ففي العشريات الأولى للجزائر العثمانية كانت العملة تشهد تعاشيا حيث أن العملة الزيانية المسكوكة في تلمسان بقيت مستعملة في مدينة الجزائر وحتى في وسط غرب البلاد إلى جانب قطع نقدية مختلفة الأصل[4].

أما النصف الثاني من القرن 16 تركز ضرب العملة في مدينة الجزائر إلى جانب تلمسان التي بقيت تسك الدنانير الزيانية باسم السلطان العثماني حتى بداية القرن 17[5] ، هذا ما جعل هايدوا يقول أن النقود التي كانت تتداول في الجزائر متعددة كتعدد اللغات[6] .

ومن أهم العملات التي كانت الايالة الجزائرية تعتمد عليها منها :

[1] فهيمة رزقي ، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيريا قسنطينة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 – 2011 ، ص 12 .

[2] وحيد حسن خنيش ، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قطب شمتة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 – 2015 ، ص 23 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ... المرجع السابق ، ص 179.

[4] المنور مروش ، المرجع السابق ، ص 32.

[5] المنور مروش ، المرجع نفسه ، ص 33 .

[6] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 343 - 344 .

1- العملات المحلية :

كانت العملة المحلية تضرب بدار النقود التي تعرف بدار السكة ، الواقعة بالقرب من قصر الباي ، غير بعيدة عن جامع كتشاوة ، ولم يتغير موقعها إلا في سنة 1817 بعدما اختار لها الداي[1] علي خوجة مقرا جديدا بالقصبة ملحقا بالخزينة العامة[2] ، حيث كانت مراقبة سك العملة وقيمتها من اختصاص الخزناجي[3] وهذا نظرا لأهمية القضايا المالية . ولم تكن قيمة العملات بصفة عامة سواء المحلية منها أو الأجنبية ثابتة ، فقد كانت ترفع وتخفض من طرف باشاوات الجزائر حسب ما تقتضيه الظروف[4] .

كانت القطع النقدية المحلية مختلفة بين نحاسية وفضية وذهبية ، منها العملة الفعلية ومنها الحسابية أو المعيارية و العملة الفعلية حيث لها أنواع مختلفة منها الذهبية ، والفضية ، والنحاسية ، فالعملة الذهبية المتمثلة في السلطاني والدينار الزياني، أما العملة الفضية تمثلت في الريال بوجو والدرهم أو الدرهم الصغير ، بالإضافة إلى العملة النحاسية والبرونزية المتمثلة في الدرهم النحاسي والفلس والخروبة.

2- العملات الحسابية :

العملة الحسابية هي تقليد عالمي قديم . وقد كانت مستعملة في الأقطار المغربية والعربية قبل العهد العثماني . حيث كانت هناك وحدة نقدية حسابية تدعى الدينار العشري يعني الدينار يساوي 10 وحدات أو دراهم ، واستمر استخدامه في بداية العهد العثماني ، وبعد انخفاض قيمته مع الوقت

---

[1] الداي : يعتبر بمثابة رئيسا للحكومة ويساعده الديوان في عمله. ينطر عزيز سامح ألتر ، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا ، تر: محمود عامر علي ، ط1 ، النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989 ، ص 405 – 406 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 179 .

[3] الخزناجي : المتصرف في خزينة الدولة ، يقوم بتسليم المداخيل ويشرف على الإنفاق يساعده في مهامه أمين السكة وبعض الموظفين من الحضر واليهود ويعتبر الوزير الأول ويخلف الداي في حالة غيابه . ينظر مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3 ، ص 183 .

[4] Diego de haydo,toporaphie et histoire generaled'alger , traduit de l'espagnol par : monnereau et a . berbrugger , p113-114 .

حل محله الدينار الخمسيني الذي يتكون من 50 وحدة أو درهم[1] . ويسمى الدينار الخمسيني ب " الصايمة " وهو الاسم التركي للدينار الخمسيني و يستخدم في التعاملات الرسمية والدواوين التي يشرف عليها موظفون أتراك[2] .

ثم نلاحظ منذ سنة 1685 ظهور عملة حسابية جديدة تسمى ريال دراهم صغار وهي وحدة حسابية ، والريال دراهم صغار تسمى أيضا بدقة شيكا[3] ، أو البطاك اسبر ، ويساوي دائما 232 درهم ، وقد استمر استخدام هذه العملة كوحدة حسابية طيلة القرن 18 وطلع القرن 19 .
ويلاحظ أن الانتقال من استخدام الدينار الخمسيني المعتمد على 50 وحدة إلى الريال المعتمد على 232 وحدة هو مرتبط بالهبوط الكبير في قيمة الدراهم[4].

يقول لوج يدي تاسي الذي عاش في الجزائر في العشرينيات من القرن 18 : "كانت الحسابات تتجزأ بالصايمة في السابق ، والآن بطل ذلك "ورغم التخلي عن الصايمة كعملة حسابية إلا أنها استمرت في التداول بعد ذلك ، حيث نجد لها نوعان كما يذكر فنتور دي بارادي في الثمانينات من القرن 18 : " هناك نوعان للصايمة : هناك التي تساوي 5 موزونات وتستخدم في دفع رواتب الجيش ، وهناك التي تساوي 50 درهم وتستخدم في مجالات أخرى مثل البيع بالمزاد ، والتعاقدات التجارية ، وبيع العبيد والسلع ، ودفع الديون أيضا[5] .

أما الريال دراهم صغار فيسمى أيضا ثلث بوجو ، وللريال دراهم صغار الذي يسمى أيضا بدقة شيكا نوعان ريال دراهم قديمة وريال دراهم جديدة ، أما القديمة فكانت تزن 3.3 غ ، أما الجديدة

[1] المنور مروش ، المرجع السابق ، ص 37 .
[2] المنور مروش ، نفسه ، ص 48 .
[3] بدقة شيك : تعني بالتركية الدرهم الأبيض وفي اللغة الإغريقية aspros وهو تعريف لكل عملة فضية بيضاء شاع استعمالها بإيالة الجزائر . ينظر حسان كشرود ، ص 43 .
[4] المنور مروش ، المرجع السابق ، ص 46، 48 .
[5] De paradis venture ,alger au 18 siecle publie par fagnan , typograhieadolphe-jourdan , alger , 1898, p 65 .

فتعود إلى سنة 1820 وتدعوها المصادر الفرنسية " بطاك شيك الجديدة " وتزن 3.1 غ ، وللريال دراهم صغار ربع ونصف ، أما النصف فيسمى أيضا نصف ريال دراهم أو سدس بوجو[1] .

3- العملات الفعلية :

توجد أنواع مختلفة للعملة الفعلية منها الذهبية والفضية والنحاسية .

أ _ العملة الذهبية :

1 _ السلطاني[2]:

هو الدينار الذهبي الجزائري ويطلق عليه السلطاني نسبة إلى السلطان العثماني[3] ، وله نصف وربع ، فقيمتها اقل من الدنانير السلطانية وكذلك تضرب في الجزائر تستخدم من الذهب الجيد وقيمتها 140درهم ، وقد بدأ التعامل به منذ بداية العهد العثماني بالجزائر ويتراوح وزنه حسب القطع التي وصلتنا ما بين 3.40 إلى 3.50 غ وقطره ما بين 18 إلى 20 ملم ، وتعود أقدم قطعة وصلتنا منه إلى سنة 1519 (وهو تأسيس الايالة)، حيث يذكر هايدو أن العملة التي كانت جارية عند إقامته في الجزائر في القرن 16 كانت تتكون من نقود ذهبية وفضية بالإضافة إلى النحاسية[4] .

2_ الدينار الزياني (أو الزيانية) :

يذكر هايدو انه يساوي 100 درهم ، وله نصف يسمى نصف الزيانية، وهي ذهبية أيضا مع مزيج من النحاس ، وتساوي 50 درهم . وتسك الزيانية في تلمسان فقط . وتستعمل في جميع الأقاليم حتى بسكرة والصحراء ومملكة كوكو وبني عباس ، وقد استمر سكها بعد دخول العثمانيين

---

[1] درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني ، أطروحة دكتوراه (منشورة الكترونيا)،جامعة الجزائر ، 1988، ص 212-213 .

[2] السلطاني : هو الدينار الذهبي الجزائري واتخذ هذا الاسم نسبة إلى السلطان العثماني ، ويعرف أيضا بلفظة " ألتين" عند العثماني ومعناها النقد الذهبي ، أما الأوروبي أطلق عليه سكوني الجزائري ووزنه 3.50 غ إلى 3.25 غ ، ينظر فهيمة رزقي ، المرجع السابق ص 56 .

[3] درياس يمينة، المرجع السابق ، ً 124 .

[4] المنور مروش ، المرجع السابق ، ص 38 -39 .

بعدة سنوات وتذكر الباحثة كسال يمينة أن سك الدينار الزياني مر بمرحلتين الأولى تبدأ باعتلاء السلطان أبي محمد عبد الله الثاني العرس سنة 1518 وتستمر إلى غاية القضاء على الدولة الزيانية وإلحاقها بالايالة الجزائرية على يد صالح رايس ، أما المرحلة الثانية تبدأ من سنة 1554 وهي السنة التي انتهى فيها الحكم الزياني وتستمر حتى الربع الأول من القرن السابع عشر[1] .

ب– العملة الفضية :

- **البوجو**[2] : يساوي ثلاث بدقة شيك أو 24 موزونة ، ويزن 10 غ ، حيث كان يسهل المعاملات التجارية الكبيرة في الأسواق المحلية وهذا ما عبر عنه جانتي دو بوسي بقوله ان " العرب لا يأبهون سوى بالعملات الفضية " بينما يستعمل البوجو في معاملات كبيرة يتداولها سكان الأرياف في معاملاتهم التجارية العادية عملة " الريال دراهم "[3] .
- ريال **بوجو او** ريال **صحاح** : و يسمى أيضا ريال صغير[4] ، يعرف ببدقة شيك ، ويعتبر الوحدة الرئيسية لنظام النقد الفضي بالبلاد يزن 10 غ ويساوي 1.86 فرنك ، حيث كانت تعادل قيمتها من فرنكات 1830 في كل المبالغ التي وردت [5].
- **ربع بوجو** : سمي أيضا باسم الرابي ، ضرب سنة 1822 يتراوح قطره بين 11 إلى 18 ملم ، حيث كان وزنه 2.40 إلى 4.40 غ ، حيث قدرت قيمته ب : 0.45 إلى 0.75 فرنك ، حيث كانت من العملات السائدة في الجزائر[6] .
- **نصف الريال درهم** : أي نصف بدقة شيك تزن 0.17 إلى 0.31 فرنك .

---

[1] درياس يمينة ، المرجع السابق ، ص 91-99 .

[2] البوجو : كلمة تركية تعني النصف bucuk او bugu ، ينظر حسان كشرود ، المرجع السابق ، ص 43 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، ص 300 .

[4] عبد العزيز لعرج ، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني ، مجلة البحوث التاريخية ، مج 33 ، ع 2 ، دار المنظومة ، ليبيا ، ص 87 .

[5] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر ...المرجع السابق ، ص 299 ، 300 .

[6] شهر زاد شلبي ، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجا 1798 _ 1830 اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة باتنة 01 ، ص 146 .

- ريال **دراهم صغار أو بدقة شيك:** كان في بداية عملية حسابية نظرية تنقسم إلى 232 دراهم صغار (اسبر شيك) تزن 0.60 غ وتعادل 0.80 فرنك ، وفي سنة 1821 تم إصدار هذه العملة وأصبحت عملة فعلية تساوي 8 موزونات[1] .
- **الموزونة** : من أهم العملات الفضية تداولا بين السكان ، لها شكل خاص ، فلا هي دائرية ولا مربعة مثل بقية النقود[2] ، تطورت قيمتها المالية بين 0.7 إلى 0.12 فرنك ، أما قيمتها إلى العملة المحلية فهي تساوي 36/01 جزء من البياستر أو ما يعادل 30 درهما[3] .
- **زوج موزونة** : أي الموزونة المضاعفة ، باستثناء رواجها في السوق كانت اقل أهمية من الموزونة ، تطورت قيمتها بين العملات الأجنبية ، حيث تراوحت بين 0.25 الى 3.15 فرنك[4] .
- **الصايمة** : هي عملة فضية استعملت قليلا لكنها معروفة لدى تجار البحر المتوسط[5] ، كانت تسمى باللغة الفرانكية وهي لغة التعامل بينهم باسم الدوبلة ، كان الجند يتلقون رواتبهم[6] حيث حددت قيمتها ب 50 اسبرا ، ووزنها وصل الى 01 غ[7] .

ج_ العملة النحاسية :

- **خروبة** : هي قضية نقدية نحاسية تصل قيمتها إلى 14.50 درهما أو 0.03 فرنك ، ويذكر منور مروش إنها في حقيقة الأمر ليست عملة منفصلة قائمة بذاتها ، إنما هي عملة جزئية من أجزاء الاسبر تعادل سدسه ، حيث أنشأت مثل باقي أجزاء العملات لتسهيل تسيير الحياة العامة للأفراد[8] .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ، نفسه ، ص 300.

[2] فهيمة رزقي ، المرجع السابق ، ص 59 .

[3] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 344 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ..، المرجع السابق ، ص 194.

[5] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي .. المرجع السابق ، ص 195 .

[6] Diego de Haedo , Op , Cit , p 124.

[7] فهيمة رزقي ، المرجع السابق ، ص 145 .

[8] منور مروش ، المرجع السابق ، ص 31 .

- **زوج دراهم صغار**: 0.0005 فرنك .
- **دراهم صغار (اسبر شيك)**: هي قطع خام من النحاس الذي تم تبييضه أو من مزيج معدني تم تصفيحه وتقطيعه بشكل غير متقن إلى مربعات غير منتظمة ولا يكاد يرى نقشها ، وفي عام 1830 تراجعت قيمة هذه العملة كثيرا ولم تعد تزيد على 1.5 سنتيم[1].

ثانيا : العملات الأجنبية:

إلى جانب العملة الجزائرية كانت هناك العديد من العملات الأجنبية رائجة في الجزائر آنذاك، كعملات اسبانيا والتونسية والمغربية[2] ، ومن أسباب ذلك أن الجزائر كانت تحصل على هذه النقود جزاء تعاملها مع الشركات الأجنبية ، ومن خلال أيضا حصولها على الإتاوات والهدايا الدولية ، إضافة إلى عتق الأسرى المسيحيين الذي كان يوفر للجزائر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر.

1_ العملات الاسبانية :

التي كان لها نفوذ كبير خاصة بعد طرد الإسبان ، بالإضافة إلى العملة العثمانية والايطالية والبريغالية[3]، ويعود ذلك لنشاط الجالية الأندلسية وحيويتها في المجال المالي، بالإضافة إلى الغنائم البحرية التي معظمها أكياس نقود اسبانية والتي بدورها ساعدت على انتشارها بشكل واسع[4] .

فنجد كل من الدرهم أو الريال الاسباني، انتشر وسيطر على الأسواق، أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة في صنعه بمرسيليا وجنوة التي تزود أسواق التعامل النقدي بالمدن العربية كبجاية ووهران وتلمسان ، عن طريق التجار اليهود الذين يقومون ببيعه ونقله[5] ، ومن أهم أسباب

[1] ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، ص 300 .
[2] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ....، المرجع السابق ، ص 183 .
[3] فهيمة رزقي ، المرجع السابق ، ص 66 .
[4] وحيد خنيش ، المرجع السابق ، ص 25 .
[5] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 186 .

انتشار العملة الاسبانية بالايالة الجزائرية نتيجة الأحداث التاريخية كان ينبثق من العلاقات القديمة ، التي كانت تربط الجزائر باسبانيا هذا ما جعل اسبانيا تستولي على اغلب المراسي الجزائرية[1] .

فكل هذه الظروف هيأت لسيطرت الريال الاسباني على العملات النقدية في الجزائر، حيث كان يتمتع بثقة كبيرة لدى المتعاملين[2].

ومن أهم العملات الاسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي :

- **الدبلون** : ذي القيمة العالية من 80 الى 84 فرنك[3] ،الذي اصبحت تعرف عند الأهالي بالضبلون والدبلون والدبنوني ، وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب[4] .
- **الكرونة** : وهي مصنوعة من الفضة الخالصة وكان لها رواج كبير في بلدان المتوسط الغربي بما فيه الجزائر ، ولذا فإن كثيرا من العقود المالية والرسوم كانت تشير الى قيم مالية بهذه العملة لا سيما بداية العهد العثماني بالجزائر[5].
- **الدورو[6] الاسباني أو قرش اسبانيا القوي (كولوناتا)**: المعروف ببومدفع الذي تقدر قيمته ب 5.40 الى 5.43 فرنك[7] ، وهو كما يبدو ريال مضاعف، وقد اقتبس منه الدورو الجزائري أو الريال زوج بوجو ، أصبحت قيمته مع مرور الوقت اقل من المحبوب الذهبي ، وصلت قيمته النقدية الى 80 دينار ووزنه 6.45 غ ، وهو عملة عثمانية مستعملة في الجزائر[8] .
- **القرش الاسباني** : 5.43 فرنك فرنسي قديم .

---

[1] سعيدوني ، نفسه ، ص 184 .

[2] وهيبة فرطاس ، المرجع السابق ، ص 71 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية.....، المرجع السابق ، ص 300 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ....، المرجع السابق ، ص 185 .

[5] عبد القادر فكاير ، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية واثاره ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص 257 .

[6] الدورو :وهي قطعة نقدية فضية تعادل زوج بوجو . ينظر بلبراوات عتو ، المرجع السابق ، ص 776 .

[7] سعيدوني ، الحياة الريفية...، المرجع السابق ، ص 300.

[8] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ... ، المرجع السابق ، ص 185 .

- **الدولار الاسباني** : وهو العملة الاسبانية الرئيسية واكثر العملات تداولا بين الناس لاسيما في مدينة الجزائر ذلك لأهميتها التجارية ، حيث كان الدولار الاسباني الواحد يساوي 3.4 فرنك فرنسي قديم أي يساوي 5 بدقات جزائرية [1] .
- **الدرهم[2] أو الريال الاسباني**[3]: هو عملة الملكية الاسبانية انتشرت بفعل رواج التجارة الاسبانية مع مستعمراتها في أمريكا واستغلال ثروتها المعدنية لاسيما بعد اكتشاف جبل بوتوس وهو جبل من الفضة الصلبة بأمريكا .

2- العملات الأوروبية :

من بين العملات التي تداولت في الجزائر خلال العهد العثماني منها :

- **العملة الايطالية** : المعروفة بسكة البندقية او قرش ليفوزن الذي بلغت قيمته المالية بين النقد المتداول 3.6 بدقة شيك .
- **الدوكة** : وهي عملة ايطالية بولاية البندقية ، تداولت بين الجزائريين بشكل خاصة خلال نهاية العهد العثماني ، وقد بلغ وزنها 3.49 غ وكانت قيمتها معادلة للدينار الذهبي[4] .
- **عملة تسكانيا** : فقد بلغت قيمتها 2.6 بدقة شيك أي 4,96 فرنك فرنسي قديم في حين بلغت
- **العملة النمساوية** : وهي التالاري 5,25 إلى 5,58 فرنك فرنسي قديم .
- **عملة البرتغال** : وهي الفروزدا وكانت قيمتها محددة ب 7 بدقة شيك .

---

[1] عبد القادر فكاير ، المرجع السابق ، ص 272 .

[2] الدرهم : هو قطعة نقدية من الفضة ، تعرف عادة بالبوجو أو ريال بوجو ، ضربت هذه العملة بالجزائر وكانت شائعة الاستعمال اليومي ، حتى اعتبرت الوحدة النقدية الأساسية ، وزنها 10 غرام ، ينظر المرجع السابق ، ص 775 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي .....، المرجع السابق ، ص 185 – 186 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ..... ،المرجع نفسه ، ص 188.

3_ العملات الفرنسية :

- **الفرنك الفرنسي** : وهو العملة الرئيسية لفرنسا وكذلك الجنيه الذي تراوحت قيمته المالية الى 5 فرنك فرنسي قديم .
- **الريال الفرنسي** : قيمته 5 فنك فرنسي قديم.
- **لوير فرنسا** : قيمته 20 فرنك فرنسي قديم[1] .

4_ العملات التونسية :

ومن العملات الاسبانية التي تداولت في الجزائر خلال العهد العثماني كان على راسها تونس تأتي العملة التونسية في المرتبة الثانية بعد اسبانيا من حيث الانتشار ، وذلك بحكم الجوار وتشابه نظام الحكم في البلدين ، منها السلطاني التونسي ويزن 3.50 غ من الذهب ومن اجزائه النصف سلطاني والربع سلطاني[2] .

- **الريال التونسي** : كان ظهوره منذ بداية القرن السابع العشر الا انه لم يتخلص من تبعيته للريال الاسباني الا بعد سنة 1725 حين سكت تونس ربع الريال الذي كان يتميزه باحتوائه على 65 بالمائة من معدن الفضة[3] . أما قيمته فقد بلغت 3.40 بدقة شيك[4] .
- **الدرهم الناصري** : المعروف ايضا باسم الناصري الحيدري نسبة الى حيدر باشا أول حاكم للقيروان تحت الحكم العثماني سنة 1574 .
- **الفلس او الاسبر القفصي** : تعادل قيمته المالية نصف قيمة الناصري ، وكذلك فلس الرقيق الذي عادلت قيمته 0.12 قفصي والفلس الذي تراوحت قيمته المالية في حدود 0.5 قفصي[5] .

---

[1] خيرة عبيد ، العملة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519- 1830م) ، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2018 -2019 ، ص 66 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ...،المرجع السابق ، ص 194 ، 196 .

[3] شهر زاد سلبي ، المرجع السابق ، ص 150 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي .....، المرجع السابق،.ص 150 .

[5] خيرة عبيد ، المرجع السابق ، ص 67 .

5_ العملات المغربية :

- **السلطاني المغربي** : هو عملة ذهبية قيمتها 10.50 فرنك فرنسي قديم
- **البندقي أو العشراوي** : عملة ذهبية مقدارها 56 أوقية
- **نصف البندقي أو نصف العشراوي** :عملة ذهبية مقدارها 32.50 أوقية
- **مثقال درهم** : عملة ذهبية مقدارها 4 أوقيات ، وقيمته تساوي 175 اسبرا [1].
- **الموزونة** : عملة فضية لا تحتوي على أي نقوش أو علامات .
- **الفلس المغربي** : وتضم الثمينة ، الزوج بوجو ، أربعة ريال فلوس[2] .

ومن العملات المشرقية منها :

- **السلطاني**: هو عملة عثمانية يزن بين 3.25 إلى 3.50 من الذهب ويقدر حوالي 9 بدقة شيك يتجاوز 35.24 فرنك فرنسي قديم
- **نصف السلطاني** : يزن 1.62 و 1.75 غ من الذهب .
- **ربع السلطاني** : يزن بين 0.80 و 0.87 غ من الذهب .
- **المحبوب ، زر محبوب ، نصف محبوب** : من أجزاء السلطاني ، كان التداول قليل بين السكان ، حيث كانت قيمتهم مع نهاية العهد العثماني بالجزائر ، كما كانت تحدد قياسا بقيمة السلطاني[3] ، أما أوزانهم فقد كانت كالتالي :

زر المحبوب 2.6 غ ، نصف المحبوب 1.3 غ ، ربع المحبوب 0.65 غ .

ومن العملات الأخرى منها :

القرش او الريال الهولندي : كان يحمل صورة أسد[4] .

---

[1] شهر زاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 150 .

[2] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 345 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ....المرجع السابق ، ص 201 ،210 .

[4] شهر زاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 150 .

ومما سبق يمكن القول:

ـ تنوعت المكاييل في الجزائر خلال العهد العثماني كالمد والصاع والقلة والقفيز الذين ساهموا بشكل كبير في تسهيل التعامل في شتى المجالات... خاصة المجال الاقتصادي الذي يمثل القاعدة الكبرى لأي دولة. فبتطور الاقتصاد تتطور أي دولة من الدول .

ـ تنوع الموازين من رطل وقنطار و أوقية ... التي ساهمت بشكل كبير في إثراء البنية الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني .

ـ أن العملات في العهد العثماني شهدت تنوعا واختلافا وتطورات عديدة خاصة العملة المحلية والعملة الأجنبية اللتان ساهمتا في إقامة العلاقات بين الدول، والنقود التي اختلفت في الوزن والشكل والتي ساهمت بدورها في تطوير النظام النقدي للجزائر في العهد العثماني.

خـــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع المكاييل والموازين والعملات في الجزائر خلال العهد العثماني توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني شهد تنوعا وثراءا من خلال التنظيم الزراعي والأساليب الخاصة بالزراعة بالرغم من أنها تقليدية إلا أنه كان هناك إنتاج ومحاصيل زراعية متنوعة كالحبوب والخضر والفواكه..
- النشاط الصناعي من خلال الصناعات اليدوية كالنسيج وصناعة الشواشي والصناعة التحويلية التي تتعلق بتذويب المعادن والمختصون في الحرف كالنجارون والحواكون..، حيث يمكن القول أن النشاط الصناعي كان متنوعا يخدم الكائن البشري وتساهم في تقوية البنية الاقتصادية للبلدان بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
- النشاط التجاري من خلال تطور التجارة الداخلية والعوامل التي ساهمت في تطويرها كطبيعة الموقع الجغرافي ، والطرق السائدة كالقوافل مثلا فكل هاته كانت تساهم في تنشيط حركة المبادلات التجارية.
- شهدت الأسواق في بايلك الشرق مجموعة متنوعة من الأسواق بحيث كانت هناك أسواق غير متخصصة كسوق التجار وسوق العصر..، والأسواق المتخصصة كسوق العطارين والسراجين هذا الذي نتج عنه تنظيم السوق مما يشكل تطورا في تقوية الاقتصاد.
- أما عن الأسواق في بايلك الغرب بأنواعها فقد ساهمت في تنشيط حركة المبادلات وتكثيف في عملية البيع والشراء وتنوعا في السلع.
- ما نتج عن الأسواق في بايلك التيطري نشاطا كذلك في مختلف المجلات (الزراعة ، الصناعة، التجارة)، بالغم من صغر المساحة التي حظي بها إلا أنه نتج عنه نشاطا يربط بين مختلف أنحاء البايلك.

- الأسواق في دار السلطان شهدت نشاطا على الصعيد الداخلي تمثل في كانت هناك تجارة داخلية بين مختلف المدن ، أما على الصعيد الخارجي فكانت المنتوجات والسلع تصدر نحو الخارج .
- ساهمت المكاييل والموازين (الصاع ، المد، القنطار، الرطل..)بمختلف أنواعها في تسهيل وتيسير التبادل والتعامل التجاري مما ينتج عن هذا التسهيل قوة اقتصادية ترفع وتنمي من كيان الدولة.
- لعبت العملة بمختلف أنواعها(الفعلية، الحسابية، الأجنبية) دورا هاما في التنمية وتطوير النظام المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، كما كان يتم سك النقود بمدينتي الجزائر وتلمسان .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. ابن منظور ، لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير ومحمد حبيب الله وهشام محمد الشاذلي ، ج 6 -5.
2. احمد ابن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح : المهدي البوعبدلي ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، م2003 .
3. أندري نوشي واخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
4. أوربان ، نبذة عن إقليم التيطري، ط1 ، الجزائر ، 1843.
5. حسن الوزان ، وصف افريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 2، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي .
6. خوجة حمدان بن عثمان ، المرآة ،تق : محمد العربي الزبيري ، ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 2005.
7. شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، تع: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة، السعودية، 2000.
9. عبد الله بن محمد الشويهد ، قانون أسواق مدينة الجزائر (1117 – 1107 هـ / 1695 – 1705م) ، تح : ناصر الدين سعيدوني ، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر .

المراجع:

1. الأرشيف الوطني الجزائري ، سلسة البايلك ، علبة 10.
2. ألتر عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا ، تر: محمود عامر علي ، ط1 ، النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989 .
3. بن حادة مصطفى: نظرة بعض القناصل الامريكيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني، جامعة تيارت.

4. بن مشيع بن سليمان عبد الله ، الورق النقدي تاريخه – حقيقته – قيمته – حكمه ، ط1 ، 1391هـ / 1771م .
5. بورويبة رشيد ، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية ، تر : إبراهيم شبوح ، الجزائر، 1979م.
6. الجبوري فهمي حسن حمد: المد والصاع من خلال كتاب الاوزان الشرعية لتقي الدين المقريزي(845هـ/ 1441م) ومقارنتها باراء الدراسات الحديثة.
7. جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4/ 9-10م، د.ط، د.س.
8. الحسيني محمد باقر: تطور النقود العربية الإسلامية ، ط1 ، بغداد ، 1969 .
9. الدالي مبروك الهادي: التاريخ الحضاري لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن 5 م إلى بداية القرن 8م ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2010 .
10. دحماني توفيق ، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير، (1193_1246هـ/1779_1830م)، جامعة الجزائر ، 2003_ 2004م .
11. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. الزياني محمد بن يوسف ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تق وتع: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1978م .
13. زيتوني ايمان: صالح باي الاسطورة، مجلة مقام، العدد الأول، أفريل 2015، قسنطينة.
14. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1500-1830.
15. سعد الله ابو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
16. سعيدوني ناصر الدين ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) في أواخر العهد العثماني (1791 – 1830)، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013م .
17. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية (دراسات وابحاث في تاريخ العهد العثماني) ، البصائر الجديدة ، ط2 ، الجزائر ، 2012م .
18. سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي: الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

19. سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر حتى القرن الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي) ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ال31، 1431هـ/ 2010م.

20. سعيدوني ناصر الدين: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

21. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي في الجزائر اواخر العهد العثماني، در البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر.

22. سيد محمود السيد محمود ، النقود العثمانية تاريخها – تطورها – مشكلاتها ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2003 .

23. شريط عبد الله ، الميلي محمد مبارك ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، ط2 ، الجزائر ، 1985م .

24. شويتام ارزقي ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ / 1519-1830م ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2009م.

25. شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800- 1830، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2011.

26. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514- 1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005.

27. عبد القادر: نور الدين صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، د ط، الجزائر.

28. عقيب محمد السعيد: قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر عمارة، مجلد 9، العدد 2، الوادي، 2018.

29. عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

30. فاطمي نسرين: صورة عاصمة الدولة العثمانية من خلال رحلة أبي الحسن التمقروتي أواخر القرن السادس عشر (دراسة وتحليلا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2019-2020.
31. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003م.
32. فكاير عبد القادر ، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية واثاره ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 .
33. قشي فاطمة الزهراء: قسنطينة في عهد صالح باي، ميديا بلوس للنشر، 2005م.
34. مالتسان هاينريش فون: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر وتق: د. أبو العيد دودو، شركة دار الأمة، ط1، ج1، الجزائر، 2008.
35. مروش المنور ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة والأسعار والمداخيل ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، ج 1، 2009.
36. مصطفى حسن سعد نيقن ، مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية في القرنين 16 و17م ، رسالة دكتوراه ، جامعة تونس الأولى ، 1998م.
37. موسى عز الدين ، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي ، دار الشروق ، بيروت ، 1983 .

الرسائل الجامعية:

1. بن أفرج شريفة: حمدان بن عثمان خوجة مساره السياسي وكتاباته التاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018م.
2. بن صحراوي كمال ، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران ،2013-2014.
3. خنيش وحيد حسن ، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قطب شمتة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 – 2015 .
4. دحدوح عبد القادر ، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني دراسة عمرانية أثرية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة بوزريعة الجزائر ، 2009-2010م .
5. دراجي كريمو ، عبد الناصر حسيني: مداخلة بعنوان: واقع وافاق الصناعات التحويلية في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018 .

6. درياس يمينة ، السكة الجزائرية في العهد العثماني ، أطروحة دكتوراه (منشورة الكترونيا)،جامعة الجزائر ، 1988 .
7. رزقي فهيمة ، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيريا قسنطينة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 – 2011 .
8. شلبي شهر زاد ، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجا 1798 _ 1830 اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والاثار ، جامعة باتنة 01
9. صرهودة يوسفي ، معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطية أواخر العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 2004 – 2005 .
10. عبيد خيرة ، العملة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519- 1830م) ، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2018 -2019 .
11. غطاس عائشة: الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر، مقاربة اجتماعيه واقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج1، 2000- 2001.
12. فرطاس وهيبة ، أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية خلال القرنين (11- 10هـ / 16 – 17م) ، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية ، 2015 -2016م .
13. الواليش فتيحة ، الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ، تخصص التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1993_ 1994 م.

المجلات :

1.أبو قاسم سعد الله ، دفتر محكمة المدية ، الجزائر أواخر العهد العثماني 1821-1839م، في : الثقافة ، عدد 81 ، مجلة درها ، وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ، الجزائر، 1984م.
2.أحمد السعيد سليمان : ألفاظ حضارية بطل استعمالها ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج64 ، 1409هـ ، ص 152.

3.بن عتو بلبروات: أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني ، مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، العدد 1 ، 2009 .

4.عبد العزيز لعرج ، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني ، مجلة البحوث التاريخية ، مج 33 ، ع 2 ، دار المنظومة ، ليبيا .

5.النبراوي محمد رأفت: النقود القديمة الإسلامية للمقريزي ، مجلة العصور ، مج 3 ، 1988 .

6.الجازي محمد عبد الهادي و الشقيرط حسين رجاء ، الموريسكيون ومحاكم التفتيش في اسبانيا (1492-1614)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 30 مارس 2020م.

7.بلحميسي مولاي ، مدينة المدية عبر العصور في الجزائر ، ماي الأصالة ، العدد 2 ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية ، 1971 .

المواقع الالكترونية :

1. محمد عبد السلام : مصطلحات ومفاهيم الوحدة التعلمية الثانية (التاريخ) – الأولى ثانوي، منتدى أساتذة ثانوية أوقروت الجديدة، الثلاثاء 11 سبتمبر 2012، 14:28 .
2. الخطيب مصطفى عبد الكريم ، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1996م .
3. كعوان فارس ، المصطلحات الادارية العثمانية، المجلد الأول، أفريل 2019، جامعة لمين دباغين، سطيف.
4. .http:// ar. translate 100 com.14:25 ، 20 مارس 2022، على الساعة

مصادر ومراجع باللغة الفرنسية:

1. Diego de haydo,toporaphie et histoire generaled'alger , traduit de l'espagnol par : monnereau et a . berbrugger , p113-114 .
2. Mauroy ,M , Précis de l'histoire et du commerce de L'Afrique de puis les temps anciens jusqu'aux temps moderns , 4eedition , paris , Imprimerie de Duverger , 1852 ,P 272.
3. PRENAN André , La propriété foncière des citadins les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes , Annales Algériennes de géographie , N03, université d'Alger , 1967 ,P 24.

4. Raymond , Grandes villes arabes à l’époques ottomane, Paris, 1985, P263-264.
5. Shaw , Voyage dans la Régence d’Alger ou description cet état , par le docteur shaw traduit l’ anglais par J Mac Carthy, 2eme éd, bouslama, Tunis, 1980 , p 13 .
6. Tourneau ,Roger , les villes musulmanes de L’Afeique du Nord , Alger ,maison du livre , 1957,P 67 .
7. Vayssettes(E) , Histoire de Contantine sous la domination Turque de 1517 a 1837 , in Recueil des notices et mémoire de la soceiteArchelogique de la Province, Constantine, 1987, P 28 .
8. Venture de Paradis , Tunis et Alger au XVlllesièclr , mèmoires et observations , Prèsentès par Joseph Cuoq , Sindbad , Paris , 1983 , P123 .

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم01: نماذج من العملة الجزائرية في العهد العثماني

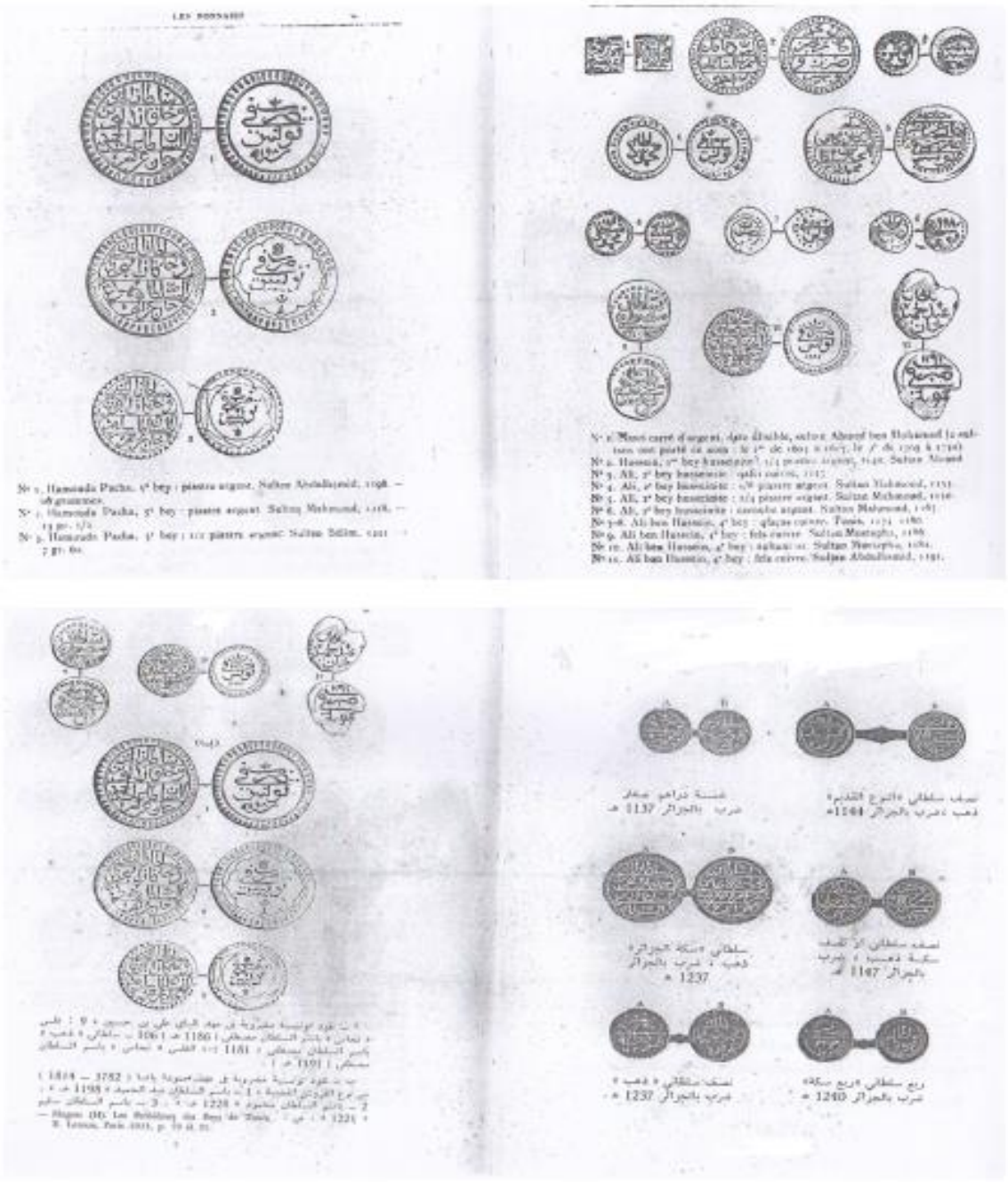

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي....، المرجع السابق، ص ص 266، 267.

ملحق رقم 02: ملحق بالنقود المستعملة في الجزائر في العهد العثماني نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1144 إلى 1240هـ 1731–1824 م[1]

بدقة شيك « ربع بوجو »
النوع القديم « فضة » ضرب
بالجزائر 1185 هـ

ريال بوجو « فضة » ضرب
بالجزائر سنة 1238

خروبة « نحاس مغلف
بالفضة » مضروبة
بالجزائر 1237 هـ

زوج دراهم صغار
« اثنين : اسبرشيك »
نحاس ، الجزائر 1237

زوج بوجو «دورو ق الجزائر»
(فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

[1] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ، المرجع السابق ، ص 337 .

الملحق رقم 03 : نماذج بعض النقود التونسية المستعملة في الأسواق الجزائرية [1]

[1] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي .....، المرجع السابق ، ص 339 .

الملحق رقم 04 : مخطط مدينة الجزائر خلال العهد العثماني[1]

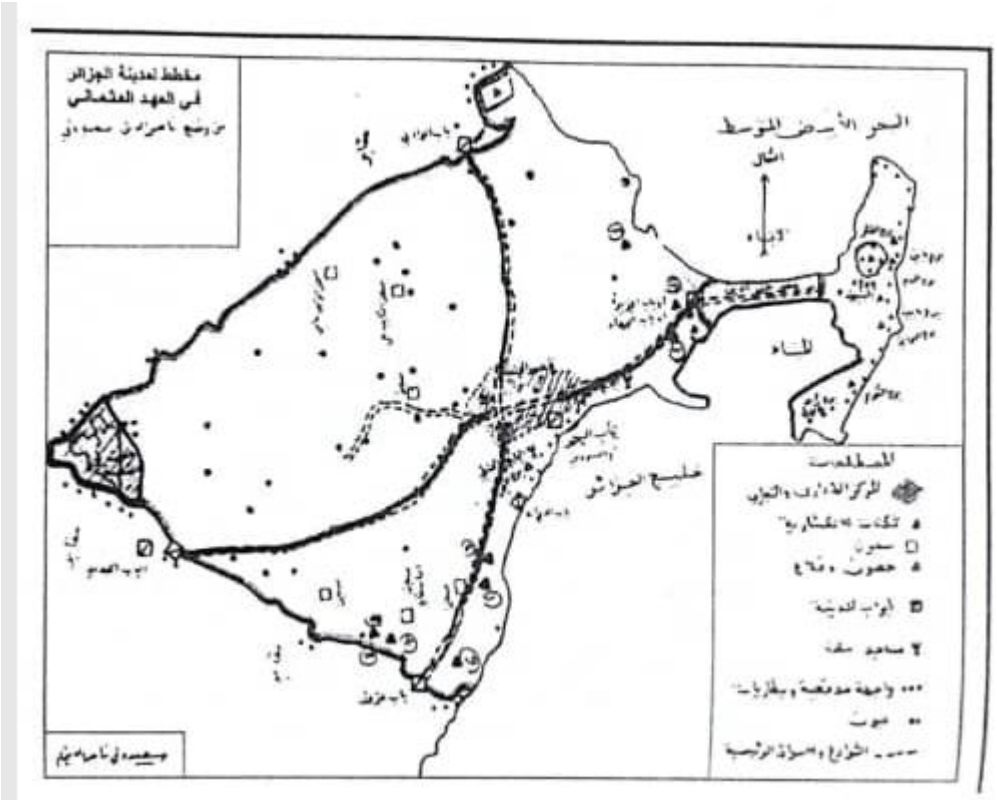

[1] عبد الله بن محمد الشويهد ، المرجع السابق ، ص 197

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الفصل الأول : الاوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: النشاط الزراعي 7

1- النظام الزراعي والملكيات: 7

2- أساليب الزراعة : 10

3- المحصول والمنتوج الزراعي: 11

المبحث الثاني: النشاط الصناعي 15

1-الصناعة اليدوية: 15

2- الصناعة التحويلية: 16

3- الحرفيون: 17

المبحث الثالث: النشاط التجاري 19

1-التجارة الداخلية: 19

2-الطرق التجارية: 20

3- عوامل وأسباب تطور التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني: 22

الفصل الثاني : الاسواق في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الاول : الأسواق في دار السلطان 25

1- التجارة الداخلية والخارجية : 27

2- المبادلات التجارية : 30

المبحث الثاني : الأسواق في بايلك الشرق والغرب 1519-1830م 33

1- أنواع الأسواق في بايلك الشرق (قسنطينة) : 33

2- إدارة السوق (التنظيم) :..... 39

1- أنواع الأسواق في بايلك الغرب..... 40

المبحث الثالث : الأسواق في بايلك التيطري..... 47

1- النشاط الفلاحي 48

2- النشاط الصناعي 49

3- النشاط التجاري..... 50

الفصل الثالث : ادوات وتقنيات تسيير الاسواق في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: المكاييل في الجزائر خلال العهد العثماني..... 56

1- المد: 56

2- الصاع:..... 56

3- القلة: 57

4- الكيلة أو القيسة: 57

المبحث الثاني: الموازين في الجزائر خلال العهد العثماني 59

1- الرطل أو الباوند الجزائري: 59

2- قنطار الجزائر: 60

3- الأوقية: 60

4- القيراط والمثقال: 61
المبحث الثالث : العملات في الجزائر خلال العهد العثماني 62
أولا : العملة الجزائرية 62
1- العملات المحلية : 64
2- العملات الحسابية : 64
3- العملات الفعلية : 66
ثانيا : العملات الأجنبية: 69
1_ العملات الاسبانية : 69
2- العملات الأوروبية : 71
3_ العملات الفرنسية : 72
4_ العملات التونسية : 72
5_ العملات المغربية : 73
خاتمة: 75
قائمة المصادر والمراجع 18
الملاحق
الملخص

ملخص الدراسة

الملخص:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني أوضاعا اقتصادية تمثلت في الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية التي لبث حاجيات الفرد ، وحققت الاستقرار الاقتصادي آنذاك ، وهذا بفضل نشاط حركة الأسواق كسوق بايلك دار السلطان ، وأسواق بايلك الشرق والغرب ، وأسواق بايلك التيطري ، والتي ميزها التنوع ونتج عنها مبادلات تجارية على الصعيد الداخلي والخارجي، وما ميز هاته الأسواق أيضا أنها كانت تسير بواسطة أدوات وتقنيات ألا وهي أدوات المكاييل والموازين والعملات التي بدورها سهلت عملية التعامل والتبادل التجاري ، وساهمت في تطوير النظام النقدي للجزائر .

Résumé :

l 'Agérie a été témoin pendant L'épouque ottomane des conditions économiques représentées dans les activités agricoles , industrielles et commerciales qui répondaient aux besoins de l'individu et atteignaient la stabilié économique à cette époque, grace à l'activité du mouvement des marchés tels que le marché Baillek Dar al- Sultan , les marchés de Baillek , est et ouest , et les marchés de BaillkTétri , qui se distinguaient par leur diversité et entrainaient des échanges commerciaux au niveau interne et extrne et ce qui les distinguait les marchés ont également étre animés par des outils et des techniques , de balances et de monnaies, qui à leur tour ont facilité le processus de transaction et d'échange commercial et ont contribué au développement du système monétaire algérien .